الأمم المتحدة S/PV.7635

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٦٣٥

الاثنين، ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد راميريث كارينيو	(جمهورية فنزويلا البوليفارية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيدة شوالجر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد يوشيكاوا

جدول الأعمال

إحاطة مقدمة من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1605402 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

إحاطة يقدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد فرانك – فالتر شتاينماير، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير الخارجية في جمهورية ألمانيا الاتحادية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد شتاينماير.

السيد شتاينماير (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب المجلس اليوم بصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أكبر ترتيب إقليمي بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أشيد بالأمين العام الراحل بطرس بطرس غالي. إن برنامجه المعنون ”برنامج للسلام“ (S/24111) لم يمثل فحسب علامة فارقة في النظام الدولي بعد الحرب الباردة. كان بطرس غالي من أقر بالدور الهام للمنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات. ووضع الأساس للعلاقة القوية بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا – وهي علاقة نود مواصلة تعزيزها في عام ٢٠١٦.

لا يمكن لأحد أن ينكر أن التحديات التي نواجهها هائلة. وكمنظمة أوروبية، يتعين علي أن أبدأ بمنطقتنا. تحيط بنا الأزمات والصراعات التي تتسم بالعنف، بل وفي قارة أوروبا ذاتها، وهي لا تقتصر على أوكرانيا وحدها. في الواقع، فإن قيام روسيا بضم شبه جزيرة القرم أعاد إلى جدول أعمالنا الشواغل بشأن أمننا الأوروبي المشترك. وفي الوقت نفسه، زاد العنف في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الاضطهاد والإرهاب والتطرف الديني والتناحر الإقليمي أمور أدت إلى معاناة بشرية هائلة، لا سيما في سورية. الصراعات الوحشية في الشرق الأوسط قد وصلت أيضا إلى القارة الأوروبية. أرغم مئات الآلاف من الناس على الفرار من بيوتهم بحثا عن المأوى في أوروبا، والعديد منهم، كما يعلم الأعضاء، في ألمانيا.

تشكل كل هذه التطورات تحديا لأمننا المشترك أكبر بكثير مما كنا نعتقد أنه ممكن. صون السلم والأمن الدوليين، هذا ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة؛ وفي حين أن عهدا جديدا من الديمقراطية والسلام والوحدة في أوروبا مثل رؤية ميثاق باريس.

غير أن هذه الرؤية المتمثلة في بناء أوروبا كاملة وحرة لم تتحقق بعد، بل الأسوأ من ذلك هو أن مبادئ القانون الدولي، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ووثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تتعرض على ما يبدو لمزيد من الضغط. وكيف ينبغي لنا أن نستجيب لذلك؟ وما هي المبادئ التي ينبغي أن نسترشد بها في أوقات انعدام اليقين هاته؟

أولا، ينبغي أن نواجه هذا العام بمنظار واقعي – منظار اليوم وليس منظار الأمس. فنحن لا نعيش الحرب الباردة مجددا، وينبغي ألا نتكلم وكأننا نعيشها. وعالم اليوم عالم مختلف؛ ونزاعاته من نوع جديد – أكثر تعقيدا وبعدد أكبر من الأطراف الفاعلة ومزيد من المصالح المتعارضة – ولذلك فإن حجج الأمس، من وجهة نظري، ليست غير ملائمة فحسب؛ بل غير مثمرة.

ثانيا، إنني على قناعة بأن المبادئ التي اتفقنا جميعا عليها في الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مثل السلامة الإقليمية للدول والمساواة السيادية فيما بينها، يجب أن تظل

هي الركيزة الأساسية لكيفية تعايشنا باعتبارنا أمما. وهذه الالتزامات لا تزال تشكل الأساس للتغلب على الانقسامات، شريطة أن تبدي الدول كافة الإرادة السياسية اللازمة.

ثالثا، نحن بحاجة إلى مؤسسات قوية متعددة الأطراف للمساعدة على صون وتنفيذ هذه المبادئ، وتزويدنا بالأدوات للتسوية النزاعات، وإتاحة الفرص لنا لإجراء المناقشات من أجل التغلب على خلافاتنا. وقد أنشئت الأمم المتحدة لتقوم بذلك على وجه التحديد، والأمر ذاته ينطبق على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأعتقد اعتقادا راسخا أن هذين المنظمتين لا تزالا توفران لنا أفضل الأدوات لدينا لتشكيل مستقبل نظام دولي قائم على القواعد والحيلولة دون تحول هشاشة عصرنا إلى اضطراب دائم. وهذا هو سبب الأهمية البالغة لهاتين المؤسستين، لا سيما في أوقاتنا المضطربة. ونحن نريد لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لأن تتغلب على الحالة الأمنية الهشة، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة. وأود أن أسلط الضوء على بعض مجالات التركيز رئاستنا.

المجال الأولى هو أوكرانيا. لقد أثبتت التطورات في أوكرانيا وما جاورها كيف أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لا غنى عنها عندما يتعلق الأمر بمضافرة قوانا بغية صون السلم والأمن الدوليين، كما يقول ميثاق الأمم المتحدة. فلولا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا سيما الرجال والنساء الشجعان لبعثة الرصد الخاصة، لما أحرزنا التقدم في تخفيف التوتر العسكري وسحب الأسلحة الجزئي على الأقل. غير أننا ما زلنا نشعر ببالغ القلق إزاء استمرار انتهاكات وقف إطلاق النار والقيود المفروضة على وصول البعثة. وأعتقد اعتقادا راسخا بأن تنفيذ اتفاقات مينسك هو السبيل الوحيد نحو التوصل إلى حل سياسي مستدام، وأدعو الجانبين الممثلين في المجلس إلى الوفاء بمسؤولياتهما. وإلى جانب زملائنا الفرنسيين، ما زلنا ملتزمين بدعم هذه العملية في إطار صيغة نورماندي، وإنني أعول على دعم المجلس في هذا الصدد.

ثانيا، أود أن أسلط الضوء على النزاعات التي كثيرا ما يشار إليها باسم ”المجمدة“ أو ”التي طال أمدها“. وأعتقد أنه ينبغي ألا نتبع هذا النوع من الانهزامية. فعلى مدى سنوات عديدة، تسببت هذه النزاعات في معاناة السكان المتضررين وأدت إلى ركود المناطق المعنية. وخلال فترة رئاستنا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نريد أن تبذل كل جهد ممكن للعودة إلى النهج البناءة على نحو أكبر بغية تثبيت عمليات وقف إطلاق النار، وإعادة بناء الثقة عن طريق بناء الثقة بخطوات صغيرة لكنها ملموسة.

وفيما يتعلق بالنزاع في ناغورنو كاراباخ، فإننا نشعر بالقلق إزاء العدد الكبير من الحوادث المميتة على طول خط التماس والحدود بين أرمينيا وأذربيجان. وينبغي أن نقوم بتكثيف الجهود تحت رعاية مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويجب أن نجد السبل الكفيلة بخفض عدد الإصابات بسرعة، وينبغي ألا نشعر بالإحباط في السعي إلى إيجاد حل دائم للنزاع على أساس مبادئ السلامة الإقليمية وعدم استخدام القوة.

وفي جورجيا، شهدنا على الأقل بعض أوجه التقدم فيما يتعلق بالتعاون العملي بين الجانبين. وأود أن أشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، على نحو مشترك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي، في مباحثات جنيف الدولية. ونريد أن نعزز هذا الزخم بمزيد من تدابير بناء الثقة والعمل الإنساني. كما سنستخدم فترة رئاستنا لإحياء مفاوضات ٥+٢ بشأن النزاع في ترانسنيستريا.

وتتعلق النقطة الثالثة التي أود أن أثيرها بالشواغل الأمنية وتدابير بناء الثقة. وسواء كنا ننظر إلى أوكرانيا أو روسيا أو تركيا، فإننا نشهد حاليا ازدياد الأنشطة العسكرية وارتفاع مخاطر الحوادث العسكرية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون والأمن في أوروبا. وفي هذه الأوقات، تكتسي تدابير بناء الثقة

والأمن الأهمية أكثر من أي وقت مضى. ومن بين العناصر الهامة وثيقة فيينا. فقد أظهر النزاع في أوكرانيا أنها بحاجة إلى الاستكمال بصورة كبيرة. وإحراز التقدم سيكون صعبا، بطبيعة الحال، عندما تكون الثقة متدنية، إلا أنني مقتنع بأن الاقتراحات التي قدمناها ستؤدي إلى تحسين الوقاية من الأزمات والحد من المخاطر. وعلى أساس تدابير بناء الثقة هاته، يحدوني الأمل في أن نعود في نهاية المطاف إلى إجراء حوار أوسع نطاقا بشأن الأمن الأوروبي. وينبغي أن نلتزم بالرؤية الطويلة الأجل لتجديد مراقبة الأسلحة والأمن التعاوني في أوروبا.

وتتشاطر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة مهمة منع نشوب النزاعات المسلحة. وأعتقد أنه ينبغي أن نبذل كل جهد ممكن لتعزيز قدرات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذا المجال، من الإنذار المبكر إلى إدارة الأزمات وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع. كما سنتناول دور المرأة في إدارة النزاعات وحماية المرأة في النزاعات العنيفة، تمشيا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فتجربة الأمم المتحدة في جميع هذه المجالات يمكن أن تثري هذه العملية. وأعتقد أننا من المرجح أن ننجح إذا عملنا معا بشكل وثيق واستجمعنا مجموعات الأدوات لدينا.

وينطبق الأمر نفسه عندما يتعلق الأمر بمعالجة العديد من التحديات العالمية الأخرى التي نواجهها، من الإرهاب والتطرف إلى الجريمة المنظمة. وأعتقد أن المسألة الملحة المتمثلة في الهجرة ينبغي أن تُدرج بشكل بارز في جدول أعمالنا. وأرحب بمبادرة الأمين العام لتنظيم مؤتمر قمة عالمي بشأن الهجرة في أيلول/سبتمبر. ولدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الكثير من الخبرة في هذا المجال، من معايير حقوق الإنسان وأفضل الممارسات في هجرة اليد العاملة إلى مكافحة الاتجار بالبشر. ولذلك نريد أن نناقش الكيفية التي يمكن بها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تسهم في الجهود الدولية، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠).

وتتصدر حقوق الإنسان والحريات الأساسية أولويات فترة رئاستنا. وأعتقد أننا بحاجة إلى تكثيف مكافحة التمييز، والعنصرية، وكره الأجانب، والتعصب في جميع أنحاء أوروبا، بما في ذلك في بلدي. وفي ألمانيا، فإن استعداد الأغلبية الساحقة من الناس لمساعدة اللاجئين الوافدين في الآونة الأخيرة قد طغت عليه الاعتداءات المتعلقة بكراهية الأجانب. وهذه أعمال شنيعة يجب ألا نسمح بها ولن نسمح بها.

وأخيرا، أود أن أسلط الضوء على أن الأمن داخل منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يرتبط ارتباطا جوهريا بأمن جيرانها. فمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا منظمة فريدة من نوعها، لكنني آمل أن توفر مبادؤها بصيصا من الأمل في مناطق أخرى، ولا سيما في الشرق الأوسط. ولنتذكر أن الطريق إلى هلسنكي بدأت عندما كانت الحرب الباردة في ذروتها. وفي بداية المفاوضات، من كان يجرأ على الأمل في أن ينهار جدار برلين في نهايتها؟

وعندما بدأت المفاوضات، مَن كان يعتقد أن جدار برلين سيسقط بنهايتها؟

بطبيعة الحال، لا يسع المرء أن ينقل منظومة أمنية إلى منطقة أخرى. ولكن ربما أمكن لتجاربنا أن تبرز مبادئ وعمليات مفيدة، وربما أمكنها أن تشجع الأطراف في الشرق الأوسط على الوفاء بمسؤوليتها، واستكشاف مسارات جديدة لتسويات سياسية. هذا هو النقاش الذي بدأناه في مؤتمر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي انعقد في عمان العام الماضي، والذي نود أن نبني عليه.

إن ألمانيا تدرك تماما المسؤولية الملقاة على عاتقها في رئاسة منظمة الأمن والتعاون خلال هذه الأوقات العصيبة. وأنا على اقتناع بأنه يتعين علينا أن نظل ثابتين في مبادئنا. وفي الوقت نفسه، أعتقد أننا بحاجة إلى تعزيز الحوار والنهج

التعاوني بغية التغلب على خلافاتنا، وسلوك المسار الصحيح نحو استعادة الأمن.

وينبغي أن نذكّر أنفسنا بروح هلسنكي: الحوار المستمر والنهج التعاوني يمكنهما أن يثمرا في نهاية المطاف. وهذا الأمل بذاته قد جرى الاعراب عنه في شعارنا لعام ٢٠١٦: ”تجديد الحوار، وإعادة بناء الثقة، واستعادة الأمن“. إنه ينطوي على روح ميثاق الأمم المتحدة. ولن تكون إعادة بناء الثقة سهلة، وليس هناك حل سريع. ولكن إذا أردنا أن نواجه الأجيال المقبلة ونقول لها إننا فعلنا كل ما في وسعنا لعودة السلام إلى أوروبا، فيتعين علينا أن نعمل على ذلك معا، في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفي الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب بحضور معالي السيد فرانك – فالتر شتاينماير، وزير خارجية ألمانيا، في المجلس اليوم، وأن أشكره على بيانه التنويري بشكل خاص. وبالنيابة عن بلدي، أود أيضا أن أهنئ ألمانيا تهنئة حارة بمناسبة توليها رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لهذا العام. بطبيعة الحال، نحن عازمون على التعاون مع أصدقائنا الألمان بشكل وثيق، وبثقة كاملة، في هذه الهيئة خلال الأشهر المقبلة. وهم يدركون أن بإمكانهم الاعتماد على دعمنا الكامل في تنفيذ برنامج عملهم، الذي يركّز بحق على المسائل التي ذكرها، بما في ذلك استئناف الحوار، وإعادة بناء الثقة، واستعادة الأمن.

أود أن أتطرق إلى نقطتين هما: الدور المحوري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الجهود التي نبذلها لوضع حد للأزمة الأوكرانية، والتحديات ذات الأولوية التي ينبغي لمنظمة الأمن والتعاون، بصورة أعم، أن تركّز الجهود لمواجهتها.

إن الأزمة التي تتكشف اليوم في شرق أوكرانيا هي واحدة من أكثر الانتهاكات الجسيمة والخطيرة للمبادئ التأسيسية لمنظمة الأمن والتعاون، مثلما اعتمدتها في هلسنكي قبل أكثر من ٤٠ عاما. لذلك، من المناسب أن تسود هذه المسألة جدول أعمال المنظمة منذ أكثر من عامين وحتى الآن. فمنظمة الأمن والتعاون قد ارتقت إلى مستوى التحدي، وتحملت مسؤولياتها بسرعة من خلال نشر بعثة الرصد الخاصة، وتأدية دور محوري في تنفيذ اتفاقات مينسك. ويجب أن تواصل منظمة الأمن والتعاون الاضطلاع بهذا الدور الرئيسي في سياق الجهود الدولية الرامية إلى حل الأزمة. وما فتئ هدفنا يتمثل هنا في استعادة أوكرانيا السيطرة على حدودها المعترف بها دوليا، الأمر الذي يشمل استعادة سلطتها على شبه جزيرة القرم. وموقفنا من هذه المسألة، الذي يتماشى مع القانون الدولي، لن يتغير.

ونحن نرحب بحقيقة أنه تم قبل عدة أيام تمديد ولاية بعثة الرصد الخاصة المعنية بأوكرانيا لمدة سنة إضافية، بناء على مبادرة الرئاسة الألمانية. فرئاسة ألمانيا ترى أنه بإمكاننا أن نعزز الصلات بين الأدوات المختلفة المتاحة لإدارة الأزمات، بما في ذلك صيغة نورماندي، التي هي الصيغة التفاوضية الفضلى للأطراف، ولمنظمة الأمن والتعاون، التي تتابع الوضع على أرض الواقع، وتقوم بالوساطة على أساس يومي.

ويظل حل الأزمة الأوكرانية أولوية لفرنسا. فنحن نعقد العزم على مواصلة جهودنا، وفقا لصيغة نورماندي، بهدف كفالة التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك، الأمر الذي يشكل الإطار الوحيد الممكن للتوصل إلى تسوية سلمية. وهذه رسالة من الرسائل التي أعرب عنها الوزير شتاينماير، إلى جانب نظيره الفرنسي، أثناء زيارتهما المشتركة إلى كييف في الأسبوع الماضي. وموقفنا واضح من حيث المضمون: نحن نشعر بقلق بالغ إزاء الانتهاكات المستمرة لوقف إطلاق النار، التي زاد عددها في الأسابيع الأخيرة، ونشجب تجزئة تطبيق اتفاقات مينسك على أرض الواقع.

إن اتفاقات مينسك هي التزام دولي، ويجب على جميع الأطراف أن تنفّذ أحكامها. وهذا يشمل التنفيذ الفعال لوقف إطلاق النار، وهو الأساس الوحيد الممكن للمضي قدما، فضلا عن تنفيذ التدابير الأخرى التي خطط لها إطار مينسك، ألا وهي اعتماد إصلاح دستوري يتعلق باللامركزية، ووضع قانون انتخابي خاص بدونباس، نظرا لحقيقة أن تحديد الأفق السياسي هو السبيل الوحيد لكفالة أن تظل الحالة الأمنية مستقرة.

وسوف تكون جميع هذه المسائل على جدول أعمال الاجتماع الوزاري المقبل، الذي يعقد وفقا لصيغة نورماندي في باريس يوم الخميس. وسيكون هذا الوقت حاسم الأهمية بخصوص الوساطة التي نقوم بها وبخصوص الصراع، ويجب على جميع الأطراف أن تتحمل مسؤولياتها. وندعو سائر أعضاء المجلس إلى نقل هذه الرسالة على وجه السرعة. وفي الوقت نفسه، وعلى نحو أعم، من الأهمية بمكان لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون أن تضطلع بولايتها اضطلاعا كاملا ودون أي عائق. ونحن ندعو مرة أخرى إلى احترام حرية تنقل المراقبين، وندين بشدة أي انتهاك لهذا المبدأ، سواء عن طريق الترهيب، أو التهديد، أو منع الوصول إلى بعض المناطق. وينبغي لنا أن نفكر أيضا في كيفية توفير القدرة للمنظمة على رصد الحدود بشكل أفضل بين روسيا وأوكرانيا، وتأمين وجود لها من جديد في المناطق الخاضعة لسيطرة الانفصاليين حاليا. كما سيكون من الضروري أن تلتزم منظمة الأمن والتعاون بتوفير الأمن خلال إجراء الانتخابات المحلية في دونباس، على أساس الترتيبات التي لا يزال يتعين تحديدها.

وبالنسبة إلى ما هو أبعد من أوكرانيا، تظل منظمة الأمن والتعاون أداة رئيسية لتعزيز السلام والأمن في أوروبا، وسط مجموعة واسعة من التهديدات. وينبغي لهذه الحالة أن تشجع أعضاء المنظمة البالغ عددهم ٥٧ عضوا على التخلي عن المواقف السياسية، واحتضان مرة أخرى روح هلسنكي التي تكلم عنها الوزير شتاينماير للتو، ومكّنت من تحقيق رؤية مشتركة للأمن في أوروبا، وتَكرّر ذكرها في الإعلان التذكاري لرؤساء الدول والحكومات في أستانا لعام ٢٠١٠، بعنوان ”نحو تحقيق أمن المجتمعات المحلية“، استنادا إلى الأبعاد الثلاثة المعروفة جيدا التي تركّز المنظمة عليها.

وفي هذا السياق، نعتقد أن عمل منظمة الأمن والتعاون يجب أن يؤكد اليوم على المسائل التالية بشكل خاص.

أولا، اسمحوا لي أن أتناول تسوية الصراعات الإقليمية. فبالنسبة إلى ما هو أبعد من الأزمة الأوكرانية، لا يمكننا أن نقبل باستمرار وجود صراعات مجمّدة في جميع أنحاء أوروبا، سواء كان ذلك في ناغورنو كاراباخ، أو ترانسدنيستريا، أو جورجيا، التي ورد ذكرها سابقا. وإننا نشاطر الرئاسة الألمانية الاعتقاد بأن دور المنظمة هو دور رئيسي في جميع هذه الحالات، ضمن صيغ الوساطة القائمة، بغية تعزيز الحوار وإعادة بناء الثقة.

أنتقل الآن إلى مسألة تعزيز قدرات منظمة الأمن والتعاون في مجال الصراعات. إن منع نشوب الصراعات هو مسألة لا نراها ممكنة فحسب، ولكنها عاجلة أيضا بغية إحراز التقدم معا. وهنا نرحب بقرار الرئاسة الألمانية القاضي بإيلاء أهمية قصوى لتحديد الأسلحة، واعتماد تدابير لبناء الثقة خلال هذا العام الذي يتضمن مواعيد زمنية مقبلة تتعلق بوثيقة فيينا، ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

وبالنسبة إلى تعزيز الأهمية الحيوية لركيزة الديمقراطية وحقوق الإنسان في عمل منظمة الأمن والتعاون، فعلى الرغم من أن اتباع نهج متعدد الأبعاد كان دائما في صميم عمل المنظمة، غير أننا نشعر بالقلق إزاء الاتجاه المتزايد من جانب بعض الأعضاء نحو تسييس المسائل المتصلة بالبعد الإنساني، أو حتى رفض النظر فيها. والموقف الذي تتخذه رئاسة ألمانيا حيال استئناف العمل في هذا المجال مع التركيز على مسائل من قبيل مكافحة التمييز،

والعنصرية، وكراهية الأجانب، والتعصب، هو موقف يحظى بالترحيب، على أساس ألاّ يطغى مثل هذا العمل على الجهود التي يجب بذلها في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

فيما يتعلق بتطوير الدور المركزي الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تجاه بعض التحديات الناشئة – وأقصد تحديدا الهجرة ومكافحة التطرف وحتى تغير المناخ – من الأهمية بمكان فيما يتعلق بكافة تلك المسائل، التي تكتسي أهمية للأمن الأوروبي، أن تعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل استجابات محددة تتجاوز المواقف العامة. ونحن نؤيد تماما رغبة الرئاسة الألمانية في تشجيع المنظمة على التركيز على مجالات الخبرة، كما هو الحال في مجال مكافحة الاتجار بالبشر في سياق الهجرة، على سبيل المثال. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتأثير تغير المناخ على الأمن. ونعتقد أن ذلك سيكون حسن التوقيت إلى حد كبير، في أعقاب اتفاق باريس.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى الأساس المشترك القائم بين الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة. سواء كان ذلك في الميدان أو في البعثات التي تعمل بها المنظمتان في البلقان والقوقاز أو وسط آسيا، فإنها يجب أن تتصرف دائما بطريقة متكاملة. كما أن هناك أساسا مشتركا من حيث مبادئ الدفاع عن النهج المشترك الذي يشمل الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وفرنسا مقتنعة بأن المبادئ التأسيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لا تزال أكثر أهمية من أي وقت مضى لكفالة الأمن في أوروبا. وخلافا للذين يعتقدون اليوم أن هناك حاجة إلى التخلي عن تلك المبادئ أو تغييرها، نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نحشد بشكل جماعي لكفالة احترام تلك المبادئ.

مرة أخرى، بالنيابة عن بلدي، أتمنى كل النجاح لألمانيا في تولي الرئاسة، ونتعهد بعزم فرنسا على دعم برنامج العمل على رأس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن آخذ الكلمة لأتكلم في اليوم الأخير من رئاسة فترويلا للمجلس.

تكلم بالإنكليزية

أود أولا أن أرحب بوزير خارجية ألمانيا، السيد فرانك فالتر شتاينماير، في مجلس الأمن. وأشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة عن أولويات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٦، بصفته الرئيس الحالي للمنظمة.

لقد أصبحت اليابان أول شريك للتعاون مع المنظمة قبل ٢٥ عاما تقريبا، في عام ١٩٩٢. ومنذ ذلك الحين، ما فتئت اليابان تشارك دائما في مؤتمرات القمة التي تعقدها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمجالس الوزارية الرفيعة المستوى. واستضفنا بالفعل أربعة مؤتمرات بين اليابان – ومنظمة الأمن والتعاون، ونحن مقتنعون بأن آسيا وأوروبا أمامهما الكثير لتتعلمانه من بعضهما البعض. ومع أعضاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تشاطر اليابان القيم الأساسية، مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية. وستظل اليابان شريكا نشطاً مع منظمة الأمن والتعاون.

وأود أن أتطرق إلى الحالة في أوكرانيا وحولها، التي أشار إليها الوزير شتاينماير. أولا، لن نقبل بأي محاولات فردية لتغيير الوضع الراهن في أوكرانيا أو أي بلد آخر أو منطقة في العالم. يجب احترام سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. ونشيد بالجهود المتفانية التي بذلتها حتى الآن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورئيسها الحالي بشأن المسائل الأوكرانية. ولا يزال الدور الذي تضطلع به بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالغ الأهمية. وبغية دعم هذه البعثة، أسهمت اليابان بمليوني يورو وما فتئت ترسل خبير إقليمي إلى البعثة منذ آب/أغسطس الماضي. نشعر بالقلق حيال أن البعثة لا تزال تقدم تقارير تفيد بالعرقلة المنهجية لإمكانية الوصول

إلى بعض المناطق. وتود اليابان التأكيد على أنه لا بد من منح مراقبي البعثة إمكانية الوصول الكامل وبدون عوائق داخل جميع مناطق النزاع.

يوافق هذا الشهر الذكرى السنوية الأولى للتوقيع على مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك. غير أن الحالة في أوكرانيا بعيدة حتى الآن عن الحل النهائي. وللأسف زاد عدد انتهاكات اتفاقات وقف إطلاق النار التي أبلغت عنها البعثة الخاصة في الآونة الأخيرة. فاتفاقات مينسك هي المبادئ التوجيهية الوحيدة لتحسين الحالة في أوكرانيا. وتحث اليابان جميع الأطراف على التنفيذ الكامل والفوري لاتفاقات مينسك.

ومكافحة الإرهاب هي من المجالات التي تضطلع فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور هام. ونعتقد أن تعزيز مراقبة الحدود هو من بين أكثر التدابير فعالية لمكافحة الإرهاب. ولهذا ما فتئت اليابان تدعم ماليا كلية موظفي إدارة الحدود التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ عام ٢٠١٣. وأود أن أضيف أن اليابان تقدر التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وأخيرا، أتمنى للوزير شتاينماير كل النجاح أثناء توليه الرئاسة، وأؤكد له تأييد اليابان له ولمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالتنويه بحضور وزير الخارجية الألماني السيد فرانك – فالتر شتاينماير والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في القاعة، وأعرب عن امتناني له.

وبالنسبة لأوروغواي، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة عنصر أساسي من هيكل العلاقات الدولية. وتعتقد أوروغواي، بوصفها عضوا في المنظمات الإقليمية القوية التي ظلت قائمة لفترة طويلة مثل منظمة الدول الأمريكية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أن الدور الذي تقوم به المنظمات الإقليمية هام للغاية. ونعتقد أن هذا الدور سيكون مرة أخرى أساسيا، على سبيل المثال في العمل الذي ستقوم به المنظمة من أجل دعم عملية بناء السلام في كولومبيا، وتحديدا بمشاركة الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تلك العملية.

ونقدر أيما تقدير أهمية الدور الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا باعتبارها منبرا للحوار في المنطقة الواسعة للغاية. وفي تلك المنطقة، المسائل ذات الصلة بالأمن والإنذار المبكر وتسوية النزاعات وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل بعد النزاع لها أهمية حاسمة. وبصفة عامة، فإننا نتشاطر قيم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومبادئها وأهدافها. ونقدر تحديدا إسهامها في الميدان لمعالجة مختلف مناطق النزاع التي تقع ضمن اختصاصها. ونعتقد أن الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تتشاطران العمل في عدد من المجالات المماثلة، وأن التعاون بين الكيانين ينبغي دائما أن يكون جزءا من مبادئ المنظمتين.

وأخيرا، أود التأكيد بقوة على أن أوروغواي ترى أن مبدأ السلامة الإقليمية للدول ركيزة أساسية في العلاقات الدولية.

السيد أبو العطا (مصر): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بخالص الشكر للسيد فرانك شتاينماير، وزير خارجية ألمانيا، الذي تتولى بلاده رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على إحاطته الإعلامية الوافية للمجلس بشأن أولويات المنظمة خلال الفترة المقبلة. كما أشكره على كلماته بحق الدكتور بطرس بطرس غالي، والتي ثمن فيها على جهوده لإحلال السلام في مرحلة من أصعب المراحل في التاريخ المعاصر التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة. إن مصر لطالما أكدت على الأهمية التي توليها لتعزيز التعاون بين الأمم

المتحدة والمنظمات الإقليمية فيما يتعلق بحفظ السلام والأمن الدوليين استنادا إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الإطار، فإن مصر تثمن الجهود التي تقوم بها المنظمة لتحقيق الاستقرار في عدد من بؤر الصراع المنخرطة فيها في أوروبا وآسيا، بما في ذلك الصراع في ناغورنو كاراباخ أو أوكرانيا وغيرهما، من خلال جهود المنظمة في الدبلوماسية الوقائية والوساطة والمساعي الحميدة وإجراءات بناء الثقة. وتشجع مصر على مواصلة دور المنظمة في تسوية النزاعات سلميا، وترى أهمية أن يكون هذا الدور مكملا لدور الأمم المتحدة، وأن يسهم في تعزيز تلك الجهود بشأن النزاعات التي تقع في نطاق عملها.

كما تتطلع مصر لتوثيق التعاون مع المنظمة في إطار الحوار مع الشركاء المتوسطيين، وذلك في ضوء الارتباط الوثيق بين أمن دول المتوسط وأمن القارة الأوروبية، وعلى رأسها الأزمة السورية، وإعادة الاستقرار في ليبيا، فضلا عن سبل معالجة ظاهرتي التطرف والإرهاب اللتين تهددان تطلعات شعوب المنطقة نحو آفاق أرحب في تحقيق المزيد من الاستقرار والتنمية، وتعزيز الحوار بين الأديان والحضارات المختلفة، إضافة إلى القضايا المتعلقة بالهجرة وحماية اللاجئين والاتجار في البشر في منطقة المتوسط.

وفي هذا الصدد، تقدر مصر بصفة خاصة مساهمة المنظمة في تعضيد الجهود الدولية الرامية إلى التوصل لحل سياسي في أوكرانيا وفقا لتفاهمات مينسك التي ترى مصر أنها الإطار الأمثل للتوصل إلى تسوية دائمة ومستدامة للصراع الدائر هناك، ولا سيما فيما يتعلق بالالتزام بتنفيذ وقف إطلاق النار، وإجراء الإصلاحات الدستورية اللازمة وتنظيم الانتخابات المحلية في إقليم دونباس، كما هو منصوص عليه في اتفاق مينسك؛ بالإضافة إلى معالجة الآثار الإنسانية المترتبة على الصراع، وذلك بالتنسيق مع كافة الأطراف المعنية دون استثناء. وإذ ترحب مصر بالانخفاض في الأعمال العدائية بما يسهم في خلق الأجواء المناسبة لإرساء السلام والاستقرار، فإنها تطالب بضرورة تنفيذ كافة الأطراف لتعهداتها بموجب اتفاقات مينسك، وتناشد الأطراف الانخراط في جهود الحوار والعمل على إيجاد حل سلمي يلبي طموحات الشعوب.

وأخيرا، تتطلع مصر خلال الفترة المقبلة لمزيد من التشاور بين الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن مع منظمة الأمن والتعاون الأوربي، في كيفية ترجمة الرؤى المشتركة حول عدد من الموضوعات ومن بينها ظاهرة كراهية الإسلام في أوروبا، والحوار بين الأديان والحضارات فضلا عن محاربة تفشي ظاهرتي التطرف والإرهاب، اللذان يعدان من أبرز التهديدات الأمنية التي تواجهنا اليوم. وتطالب مصر بتضافر الجهود الدولية بمشاركة كافة الأطراف والمنظمات المعنية، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للقضاء على الإرهاب من خلال مقترب شامل لا يقتصر على الحلول الأمنية والعسكرية فقط، وإنما يشمل أيضا الأبعاد الثقافية والاقتصادية والتنموية بما يعود بالنفع على كافة شعوب المنطقة. وفي هذا الصدد، فإن مصر بوصفها أحد الشركاء المتوسطين للمنظمة لن تدخر جهدا في العمل معها لتحقيق هذه الأهداف.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشارك زملائي الآخرين في تهنئة السيد فرانك – فالتر شتاينماير، وزير خارجية ألمانيا، على توليه منصب الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠١٦، وأن أرحب به في مجلس الأمن. ووفد بلدي ممتن له على إحاطته الإعلامية التي تحدد بوضوح أولويات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تحت رئاسة ألمانيا.

وترحب ماليزيا بتأكيد الرئيس الحالي على مواصلة التعاون الوثيق بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة. وعلى مر السنين، أثبتت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أهميتها

وقدرتها بوصفها أكبر منظمة أمنية إقليمية في العالم. إن طابعها الشامل للجميع والتعاوني هو موطن قوتها الأساسي في التصدي للتحديات والتهديدات الأمنية في المنطقتين الأوروبية – الأطلسية والأوروبية – الآسيوية. ونحن نقدر بشكل كبير مساهمتها، ونشيد بالنهج الكلي الذي تتبعه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في التعامل مع التحديات الأمنية الواسعة النطاق، بما في ذلك منع نشوب الصراعات، وإدارة الصراعات ومكافحة الإرهاب، وتحديد الأسلحة، وضمان احترام حقوق الإنسان.

وكان الدور الهام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا محط الأضواء مع نشوب الأزمة في أوكرانيا. إن مشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا من خلال بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا، ومشاركتها في فريق الاتصال الثلاثي، وبعثة الرصد في نقاط التفتيش الروسية في غوكوفو ودونيتسك، تستحق الدعم القوي من المجلس. ونحن نعترف بالتقدم الكبير المحرز في أوكرانيا المتعلقة بوقف التصعيد العسكري وسحب الأسلحة. ومع ذلك، لا نزال نشعر بقلق عميق من أن وقف إطلاق النار المتفق عليه لا يزال هشا، واستمرار عدم توفر أمكانية وصول بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى جميع مناطق الصراع، ولا سيما المناطق التي يسيطر عليها المتمردون.

ونحث بقوة جميع الأطراف المعنية على التقيد بالالتزامات التي وضعتها مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك في العام الماضي والتي أقرها المجلس في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). ونود أن نرى التعاون الكامل من جميع الأطراف مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كي تتمكن من الاضطلاع بولايتها. كما تدعو ماليزيا الأطراف إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تنفيذ الأحكام المعلقة من مجموعة التدابير، بما في ذلك إطلاق سراح جميع الرهائن، وسحب القوات والأسلحة الأجنبية، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية، وتنظيم الانتخابات المحلية في مناطق الصراع.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالدور الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أعقاب تفجير الطائرة التي كانت تقوم بالرحلة H-17 في شرق أوكرانيا، بما في ذلك تيسير تحقيق التعافي وجهود التحقيق على الرغم من صعوبة الحالة الأمنية ميدانيا.

وفيما يتعلق بمختلف النزاعات المجمدة، بما في ذلك تلك في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز ومولدوفا، نأمل أن يوفر تركيز الرئاسة الألمانية للمنظمة على الحوار وتدبير بناء الثقة والوساطة زخما جديدا لتسوية الصراعات بما يتسق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومختلف قرارات الأمم المتحدة، فضلا عن وثيقة هلسنكي الختامية. ونكرر التأكيد على الحاجة إلى أن تحترم الأطراف المتنازعة مبادئ السلامة الإقليمية والسيادة، وعدم جواز استعمال القوة للاستيلاء على الأراضي، والتركيز على التخفيف من حدة الصراع وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وتدرك ماليزيا الدور المثبت للاستقرار الذي تؤديه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في منطقة البلقان الغربية، بما في ذلك بعثاتها في البوسنة والهرسك وفي كوسوفو؛ وتؤيد ذلك الدور تأييدا تاما. ما فتئت المنظمة نشطة في بناء المؤسسات وتعزيز المصالحة في المنطقة، وقطعت أشواطا كبيرة في الميادين السياسية والقضائية والانتخابية وفي مجال الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الخارجة من الصراع. كما أود أن أسلط الضوء المؤتمر الذي نظمته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوائل هذا الشهر في فيينا من أجل تحديد الاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة التعصب ضد المسلمين في منطقة المنظمة، وأن أرحب بذلك المؤتمر. ونحن نثني على الأولوية التي توليها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتصدي للتمييز والعنصرية وكراهية الأجانب، ولا سيما بالنظر إلى تزايد مشاعر الخوف من الإسلام في مناطق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي الختام، تؤكد ماليزيا مجددا دعمها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وللأولويات التي حددها الرئيس الحالي والمتمثلة في تجديد الحوار وبناء الثقة، واستعادة الأمن في المنطقة. ونتمنى النجاح لألمانيا في رئاستها، ونؤكد من جديد التزامنا المستمر بإقامة تعاون وثيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في صون السلم والأمن الدوليين في المنطقة، في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزير الخارجية شتاينماير الإحاطة الإعلامية التي قدمها. ونتطلع إلى عودته إلى مجلس الأمن بصفته وزير خارجية ألمانيا، بصورة دائمة، قبل مرور وقت طويل جدا.

وفي ذات الوقت، فإنه يحظى بدعمنا الكامل، سواء في فيينا أوهنا في نيويورك، للمضي قدما بأولويات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال هذا العام.

ومثلها مثل الأمم المتحدة، تأسست منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مبادئ الحوار واحترام السلام والاستقرار. وبالتالي، فإن المنظمتين تتصدران نظاما دوليا مبنيا على القواعد. وللأسف، وكما يعلم المجلس جيدا، فإنه نادرا ما يخلو ذلك النظام من صعوبات تعترضه، ولذلك يتعين على المنظمتين العمل معا بشكل وثيق من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين والتمسك، في غضون ذلك، بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ هلسنكي. ويظهر ذلك التعاون القوى بشكل أوضح في استجابتنا للأزمة المستمرة في أوكرانيا. وفي البداية، أؤكد مجددا دعم المملكة المتحدة الكامل لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية والتزامنا بعودة شبه جزيرة القرم إلى موقعها الصحيح كجزء من أوكرانيا. وأيضا أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان المملكة المتحدة على الدور القيادي الذي تضطلع به ألمانيا والرئاسة الألمانية للمنظمة في مجموعة نورماندي وفي دعم بعثة الرصد الخاصة وفريق الاتصال الثلاثي.

بعد مرور عام كامل على جلستنا السابقة بشأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (انظر S/PV.7391)، هل يمكننا حقاً القول بأن الوضع العام تغير إلى الأفضل في شرق أوكرانيا؟ فقد ركزت تلك الجلسة على الانتهاكات المنتظمة لوقف إطلاق النار واستخدام الأسلحة الثقيلة واستمرار وجود قوافل تعبر الحدود الدولية. ويمكننا أن نضيف إلى تلك القائمة الآن عنصرا جديدا، وهو العدوان غير المقبول الذي يستهدف مراقبي المنظمة. ويحزنني ويساورني قلق عميق إذ أقول إنه، بعد مرور عام كامل، لا يبدو أننا الآن أقرب إلى حل للأزمة. ومنذ بداية الأزمة، فقد أكثر من ٠٠٠ ٩ شخص أرواحهم ويحتاج ما يزيد على ٣ ملايين الآن إلى المساعدة الإنسانية. ومن الواضح أن تلك الخسائر مرشحة فحسب للزيادة ما لم يتم التوصل إلى وقف مستدام حقا لإطلاق النار وما لم تف جميع الأطراف وفاء كاملا بالتزاماتها التي قطعتها في مينسك. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب اتخاذ ثلاث خطوات واضحة.

أولا، لا بد من السماح لبعثة الرصد، التي يديرها باقتدار السفير أباكان، بالقيام بكامل ولايتها. فيجب أن تتوقف التهديدات للمراقبين والسلوك العدواني تجاههم. ويجب أن تتمتع البعثة بإمكانية وصول غير مقيدة إلى كل أنحاء أوكرانيا، لا سيما الأجزاء الواقعة على الحدود مع روسيا والتي لا تخضع للسيطرة الأوكرانية. ويجب أن يستخدم الاتحاد الروسي نفوذه على الانفصاليين لضمان حدوث ذلك من دون تأخير، إذ أنه ملزم بذلك.

ثانيا، على الرغم من حدوث بعض عمليات التبادل للأسرى، وهي خطوة جديرة بالترحيب، في العام الماضي، لا يزال ما لا يقل عن ١٣٤ أسيرا أوكرانيا رهن الاحتجاز. وندعو روسيا مرة أخرى إلى إطلاق سراح جميع المواطنين الأوكرانيين المحتجزين بصورة غير قانونية، بمن فيهم أولئك المحتجزون في روسيا وفي شبه جزيرة القرم التي ضُمت

بصورة غير قانونية. ومن بين هؤلاء نادية سافتشينكو وأوليغ سينتسوف. ونعيد التأكيد كذلك على أنه يجب إطلاق سراح جميع الرهائن والأشخاص المحتجزين بصورة غير قانونية فيما يتصل بالأزمة في أوكرانيا وفي محيطها، على النحو الوارد في اتفاقات مينسك.

ثالثا، وما هو أهم من ذلك أن أكثر ما تمس الحاجة إليه هو إبرام وقف مستدام حقا لإطلاق النار ووجود إرادة سياسية حقيقية لاستعادة السيادة الأوكرانية. ويجب أن يبرهن الاتحاد الروسي على تلك الإرادة وأن يرقى إلى مستوى التزاماته الدولية. ويجب أن يسحب أسلحته والأفراد التابعين له وأن يستخدم نفوذه الكبير على الانفصاليين لوضع حد للأزمة والحيلولة دون موت المزيد من الناس. وذلك هو أفضل سبيل لإنهاء خوف ومعاناة الناس العاديين في شرق أوكرانيا والسماح للحكومة الأوكرانية بالتركيز على برامج الإدارة والإصلاح التي تمس الحاجة إليها.

وإلى أن يتم اتخاذ تلك الخطوات، سنعمل مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي لضمان أن تظل الجزاءات قائمة. وتقع المسؤولية على عاتق روسيا في أن تظهر التزاما واضحا بالعمل وفقا للمبادئ التي تسترشد بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمجلس والمنظمات الدولية الأخرى.

وأخيرا، بعيدا عن أوكرانيا، يجب علينا ألا نغفل في مجلس الأمن عن الحاجة إلى العمل بشكل وثيق مع الرئاسة الألمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لحل القضايا الأخرى التي تؤثر على المنطقة. وهي تشمل حماية الحريات الأساسية التي لا تزال تتعرض لضغوط متزايدة في بعض الدول الأعضاء في المنظمة وتلبية الحاجة إلى المزيد من الشفافية العسكرية والتصدي للنزاعات الطويلة الأمد التي لا تزال تؤثر سلبا على حياة الناس في جميع أنحاء منطقة المنظمة، لا سيما في جورجيا. ونحن بحاجة إلى إجراء حوار يقوم على الاحترام وتنفيذ الالتزامات.

ومن دون ذلك، ستستمر حالة الجمود التي نواجهها، وهي ضارة وموهنة لجميع الأطراف. وتلقي الإجراءات الروسية في أوكرانيا بظلالها على الجهود الرامية إلى بناء الثقة والأمن على نطاق الدول الأعضاء في المنظمة. ويجب علينا تبديد تلك الظلال. وكما قال وزير الخارجية شتاينماير، يجب علينا إعادة بناء الثقة واستئناف الحوار واستعادة الأمن.

السيد غاسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بوزير خارجية ألمانيا، معالي السيد فرانك – فالتر شتاينماير، ونشكره على الإحاطة الإعلامية الواضحة والشاملة جدا التي قدمها إلى مجلس الأمن صباح هذا اليوم بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن الأولويات التي حددتها الرئاسة الألمانية – استئناف الحوار وإعادة بناء الثقة واستعادة الأمن – تعالج الشواغل الأساسية على الساحة الدولية وسعينا نحو السلم والأمن. فمنذ إنشاء منظمة الأمن والتعاون، ظل عملها عاملا هاما في هذا المسعى ونحن نثني على مساهمتها الملموسة في السلام والأمن الدوليين وعلى دعمها لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة وتعاونها في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وعلى مدار وجودها المستمر منذ ٤٠ عاما، جرى بالفعل مواءمة جدول أعمال المنظمة مع الركائز الثلاث للأمم المتحدة، أي، السلام والأمن، وحقوق الإنسان والتنمية.

إن أنغولا بحاجة إلى أوروبا يعمها السلام وتتميز بالاستقرار ونمو الاقتصاد. ولذا، فإننا نعلق أهمية كبرى على البرنامج الذي وضعته الرئاسة الألمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي يركز على مكافحة تهديدات من قبيل الإرهاب والتطرف والاتجار بالمخدرات، فضلا عن مكافحة إساءة استخدام الفضاء الإلكتروني، وذلك بالتصدي تغذية نزعة التطرف لدى الشباب عن طريق اتباع نهج شامل إزاء الأمن

والجهود التي تبذلها لمواجهة التحديات الأمنية الراهنة المتزايدة. وتؤيد أنغولا وتقدر دور المنظمة البارز في هذا الصدد.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل تعزيز الحوار والتعاون في مجالات مثل تحديد الأسلحة مهمة، وكذلك المبادرات الرامية إلى إدارة التنقل عبر الحدود والآثار الاجتماعية والسياسية للهجرة، استنادا إلى التزام المنظمة بحقوق الإنسان وتعزيز التسامح وعدم التمييز، وهي أسس متينة لإيجاد حلول دائمة للمشاكل الخطيرة التي تؤثر على المجتمع الدولي. ونرحب بهدف الرئاسة الألمانية المتمثل في عقد مؤتمر بشأن هذه المسائل في وقت لاحق من هذا العام في برلين.

وفيما يتعلق بالحالات القطرية المحددة، نشيد بالدعم النشط الذي تقدمه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمفاوضات والآليات الحالية لتسوية النزاعات في ناغورنو – كاراباخ ولمحادثات ترانسدنيستريا في جورجيا، فضلا عن دورها الأساسي في تحقيق الاستقرار في كوسوفو وفي رصد تنفيذ اتفاق مينسك في شرق أوكرانيا.

تثمن أنغولا، مع عظيم التقدير، إسهام المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. فهي تضطلع بدور أساسي في تعزيز النظام المتعدد الأطراف وتكمل عمل الأمم المتحدة من خلال المعرفة المحددة بمناطق كل منها، لا سيما فيما يتعلق بالأسباب الجذرية للنزاعات.

وأخيرا، نشدد على أهمية الحوار بين مجلس الأمن ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، في منع وقوع الأزمات وإدارتها ومعالجة القضايا التي تهدد السلام والاستقرار الإقليميين في أوروبا.

وتتمنى أنغولا النجاح الكبير للرئاسة الألمانية، وتشكر الرئيس الحالي على المجيء إلى نيويورك.

السيدة شوالجر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): إننا نقدّر فرصة الاستماع مباشرة من الوزير شتاينماير عن الأولويات التي سوف تتابعها ألمانيا بوصفها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونرحب ترحيبا خاصا بهدف الرئيس المتمثل في تعزيز قدرات المنظمة في جميع جوانب الصراعات، بدءا بالإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات، ووصولا لإنهاء الصراعات وإحلال السلام الدائم. وهذا يتوافق توافقا وثيقا مع ولاية المجلس، بما في ذلك المجالات التي يحتاج فيها إلى تحسين، لا سيما بخصوص منع نشوب الصراعات.

إن نيوزيلندا مناصر قوي للدور الإيجابي الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في التصدي للصراعات. وقد أظهرت التجربة في منطقتنا أن المنظمات الإقليمية يمكنها أن تكون فعالة للغاية، وتدعم جهود الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات، واستعادة الاستقرار. لذلك، ليس من المستغرب أننا أبرزنا في العديد من المناسبات الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

ومنظمة الأمن والتعاون ليست استثناء. إن لديها تاريخا طويلا من نزع فتيل الصراعات، وتعزيز حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، وهي تواصل إثبات أهميتها اليوم في عدد من مناطق الصراع وعبر مجموعة واسعة من المسائل الأمنية التي تكمّل جميعها ولاية المجلس المتمثلة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وفي ما يتعلق بالنزاعات الإقليمية، تؤدي منظمة الأمن والتعاون عملا هاما لأجل الحد من التوترات، وإشراك الأطراف في الحوار. كما نرحب ببرامجها الرامية إلى مواجهة التهديدات الأمنية الأخرى، مثل التطرف المصحوب بالعنف، والراديكالية، والاتجار بالبشر.

وإن مكانة منظمة الأمن والتعاون وسمعتها تعنيان أنها هي غالبا الأفضل للتصدي للتحديات الأمنية، أو لدعم حل الصراعات في منطقتها. ونحن نشيد بدور منظمة الأمن

والتعاون المستمر والهام في الحفاظ على الأمن في أجزاء كثيرة من أوروبا كانت ولا تزال تشوبها الصراعات، حسبما ذكر الوزير شتاينماير صباح هذا اليوم. وأكثر ما يتضح ذلك للغاية هو في أوكرانيا، حيث أسبغت الأطراف أدوارا محددة وصعبة على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لرصد الامتثال لأحكام اتفاقات مينسك والتحقق منه. فاتفاقات مينسك لا تزال أفضل سبيل لتحقيق السلام الدائم. وقد نوّه المجلس بذلك، وأيّد مجموعة التدابير لتنفيذ اتفاقات مينسك، والدور الهام لمنظمة الأمن والتعاون في رصدها عندما اتخذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) في شباط/فبراير الماضي.

بيد أن تنفيذ الأطراف لجميع المسائل تقريبا أبعد ما يكون عن الكمال حتى الآن. فالأرواح لا تزال تزهق، والحالة الإنسانية سيئة، وتوافر الأسلحة يشكل خطرا متواصلا حيال استئناف الصراعات. وكما سمعنا اليوم، تفيد منظمة الأمن والتعاون يوميا تقريبا بأن المراقبين التابعين لها يتعرضون لتقييد حريتهم في التنقل، غالبا في المناطق الخاضعة لسيطرة الانفصاليين. ونشيد بعمل المراقبين التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في ظل ظروف صعبة، وندعو الأطراف كافة إلى كفالة سلامتهم وأمنهم في جميع الأوقات. ويجب السماح لمراقبي منظمة الأمن والتعاون بالوصول إلى جميع المناطق التي يلزم التحقق من وقف إطلاق النار فيها، وسحب الأسلحة المحظورة منها. ونحن نكرر دعوتنا روسيا إلى استخدام نفوذها لدى الانفصاليين بغرض امتثالهم لجميع جوانب اتفاقات مينسك.

ولقد قررت الأطراف في اتفاقات مينسك أن تجري الانتخابات المحلية في شرق أوكرانيا وفقا لمعايير منظمة الأمن والتعاون، وأن تخضع لمراقبة المنظمة. وثمة حاجة إلى إجراء هذه الانتخابات في بيئة آمنة ومستقرة، وهذا سبب آخر لتنفيذ الجوانب الأمنية لاتفاق مينسك على وجه السرعة.

وكما ذكر وزير الخارجية شتاينماير، تتشاطر الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون العديد من الأهداف والمسؤوليات المشتركة. ووفقا لما أتى آخرون على ذكره هنا اليوم، نأمل أن تعزز المنظمتان التعاون بينهما، بغية توطيد جهودهما الرامية إلى الحفاظ على السلم والأمن.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): اليوم هو آخر يوم من شباط/فبراير. إن الصين تشكر فنزويلا، بوصفها رئيسة المجلس في هذا الشهر، على قيادة المجلس نحو الاضطلاع بأعماله بكفاءة وبطريقة عملية. كما أتمنى لأنغولا كل النجاح خلال رئاستها للمجلس في آذار/مارس.

وأشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة اليوم. وأرحب بوزير خارجية ألمانيا، شتاينماير، في جلسة هذا اليوم بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولقد استمعت إلى إحاطته الاعلامية بعناية.

في السنوات الأخيرة، بذلت منظمة الأمن والتعاون جهودا إيجابية في مجالات الدبلوماسية الوقائية، وتعزيز الأمن والثقة المتبادلة، والتوسط في الصراعات الإقليمية. وتثني الصين على الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون، وترحب بالأولويات التي حددتها الرئاسة الألمانية لتعزيز الحوار، وإعادة بناء الثقة المتبادلة، واستعادة الأمن. ونأمل أن تواصل المنظمة القيام بدورها البنّاء في حفظ السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الاقليمي.

ولقد دأبت الصين على الدعوة إلى إيجاد حلول سياسية للمسائل الإقليمية الساخنة عن طريق الحوار والتفاوض، وهي تدعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لممارسة الدبلوماسية الوقائية، ونزع فتيل الخلافات، وتسوية الصراعات بالوسائل السلمية من أجل الإسهام في تعزيز السلام والأمن الإقليميين. وينبغي لأنشطة المنظمات الإقليمية أن تتماشى مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة مبدأ احترام سيادة جميع البلدان واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

وإن لمجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ميزات تتعلق بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وينبغي

للأمم المتحدة ومجلس الأمن، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، الاستمرار في تعميق التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لكي يكمّل كل منها الآخر في الجهود الرامية إلى التمسك بالميثاق والمبادئ الأساسية التي توجّه العلاقات الدولية. ومنظمة الأمن والتعاون شريك هام في مجال التعاون مع الأمم المتحدة. ونحن نؤيد انخراط مجلس الأمن في تعاون فعال وعملي مع منظمة الأمن والتعاون حفاظا على السلم والأمن الإقليميين.

إن الوضع العام في شرق أوكرانيا هادئ نسبيا. فجميع الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون، تبذل جهودا إيجابية في هذه العملية. ويجب على التسوية الشاملة لمسألة أوكرانيا أن تتبع الاتجاه العام لحل سياسي، مع المراعاة التامة للحقوق المشروعة والمصالح والمطالب العائدة لجميع المناطق والمجموعات العرقية داخل أوكرانيا، مع إيلاء الاهتمام الواجب للشواغل المشروعة لجميع الأطراف ذات الصلة. وتؤيد الصين قيام جميع الأطراف ذات الصلة بتنفيذ اتفاق مينسك تنفيذا كاملا، حسبما دعا إليه القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، وباستمرار النهوض بحل سياسي لمسألة أوكرانيا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد آلييتي نورماندي ومينسك للوساطة بغرض تأدية دورهما الكامل، والعمل معا على التحقيق المبكر للسلام، والهدوء، والاستقرار، والتنمية في أوكرانيا.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسعدنا أن نرحب في مجلس الأمن بنائب مستشار ألمانيا ووزير خارجيتها، فرانك – فالتر شتاينماير، بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ونشكره على إحاطته الإعلامية الموضوعية.

وما فتئنا ندعم دائماً تطوير وتحسين التعاون بين الأمم المتحدة والآليات الإقليمية ودون الإقليمية على أساس ميثاق الأمم المتحدة، وفي المقام الأول، الفصل الثامن. وعلى هذا الأساس ينبغي أن يرتكز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. إن التعاون بين المنظمتين منتظم وله طابع متعدد الأطراف، يشمل جميع أبعاد الأمن، وكذلك المسائل المتعددة الأبعاد.

ونتشاطر تركيز الرئاسة الألمانية على الحوار ”في كافة الأجواء“، الذي تتمتع فيه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأساس متين في شكل المساواة الحقيقية لجميع الدول الأطراف وجدول أعمال واسع النطاق، يعكس مصالح الجميع. فكما هو معروف جيدا، في منظمة التعاون والأمن في أوروبا، ليس بمقدور أي دولة أو كتلة من الدول تجميد المسائل ذات الاهتمام المشترك والتي تكتسي الأهمية بالنسبة للأمن الأوروبي. وهناك سبل جماعية لإدارة الأزمات تتمتع بمصداقية عالية في المنطقة. ويجب أن يظل ذلك في فلسفة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المستقبل.

لقد دخلت منظمة الأمن والتعاون العقد الخامس من وجودها، وقد اكتسبت خبرة دولية كبيرة وأنشأت آلياتها الخاصة. وللأسف فإن المثل العليا التي كانت في صميم إنشاء المنظمة لم تنفذ دائماً من الناحية العملية، كما أصبح التعاون بين الدول عامل حشد أساسي. وهناك انطباع في بعض الأحيان بأن للأنانية الجغرافيا السياسية أو ضيق التفكير السياسي اليد العليا.

من كان يعتقد أن يكون في قلب أوروبا ذلك الانقلاب المسلح العنيف كما حدث في أوكرانيا، وحتى بدعم من بعض الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؟ وفي ذلك السياق، فشعب القرم كان حرا في أن يقرر الانضمام إلى روسيا. وظلت الصكوك التي اقترحتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتسوية الأزمة، بما في ذلك خارطة الطريق السويسرية، مطروحة، أولا وقبل كل شيء بسبب عدم رغبة كييف في البحث عن حل قائم على حوار شامل للجميع

لحل النزاع مع مختلف المناطق وبسبب غياب القيادة السياسية القديرة. لقد فرض المتطرفون الخطة. وهذا هو ما تسبب ليس فقط في حالة الفوضى الكاملة في الحياة الاقتصادية والسياسية في أوكرانيا، ولكن أيضا في عدم قيام كييف بتنفيذ عدد من الأحكام الرئيسية من مجموعة التدابير المتفق عليها في مينسك من جانب قادة مجموعة الرباعية بصيغة نورماندي وتأييدها في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥).

ونعتقد أن إحدى المهام الرئيسية للرئاسة الألمانية لمنظمة الأمن والتعاون ينبغي أن تكون هي التنفيذ الكامل لمجموعة التدابير. وفي ذلك الصدد، من المناسب للغاية أن ألمانيا أيضا عضو نشط في صيغة نورماندي، وفي الواقع، بفضل مكانتها الدولية، منحت ألمانيا مجموعة التدابير المزيد من الأهمية. ولكن ليس لمنظمة الأمن والتعاون الحق السياسي ولا الحق الأخلاقي في إغفال التحقيق في المأساة في الميدان في شباط/فبراير عام ٢٠١٤ وفي أوديسا في ٢ آيار/مايو ٢٠١٤.

ووجهنا الانتباه إلى التأكيد الصارخ لبعض المشاركين في الأحداث التي وقعت في الميدان، والتي نشرت مؤخرا على نطاق واسع في أوكرانيا، التي اعترفت صراحة أنهم كانوا المحرضين على قتل ضباط إنفاذ القانون، الذين كانوا يكفلون وهم عزل النظام العام في العاصمة الأوكرانية في تلك الأيام. لم توجه إليهم أي تهم، ولا تجري التحقيقات. ولا يمكننا أن نشارك في إفلاتهم من العقاب.

ونعتقد أن الشكل الحالي للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا كاف. ونبني هذا على حقيقة أن الأطراف نفسها مسؤولة مسؤولية رئيسية عن تنفيذ الحلول العملية لتحقيق استقرار الحالة – أي إزالة الألغام وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية وتبادل الأسرى وما إلى ذلك. ومن الأهمية بمكان التذكير بمخاطر محاولات طمس أو إعادة تفسير الآليات القائمة، مثل فريق الاتصال أو صيغة نورماندي، أو إطلاق مبادرات جديدة تؤدي فحسب إلى صرف انتباهنا عن ضرورة التنفيذ الكامل لحزمة التدابير.

وعلى العموم، فإننا نؤيد الأنشطة التي تضطلع بها بعثة الرصد التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا. ونعتقد أن المراقبين يمكن أن يوجهوا المزيد من الاهتمام للرصد في الأراضي الخاضعة لسيطرة الجيش الأوكراني – خاصة في مناطق دنيبروبيتروفسك وخاركوف، وزابوروزيي حيث تتراكم الأسلحة والمعدات – وتقديم تقارير أكثر اكتمالا عن أنشطتهم. ومع ذلك، وبالرغم من تلك الانتقادات، فإن بعثة الرصد التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوكرانيا هي الآلية الوحيدة التي يمكن أن تعمل مع جميع أطراف النزاع: كييف ودونتسك ولوهانسك.

ومن الأهمية بمكان أن تنفذ أنشطة الرصد بطريقة تتسم بالمساواة على جانبي خط التماس، وألا تركز أساسا على الأراضي التي تسيطر عليها الميليشيات. وبسبب تلك العراقيل، ينشأ عدم الثقة من جانب دونتسك ولوهانسك، الذي يتجلى بشكل خاص في المشاكل المتعلقة بإمكانية وصول المراقبين إلى المواقع. ونود أن نشير إلى أن موظفي بعثة الرصد قد قاموا بانتظام بزيارة مناطق على طول الحدود الأوكرانية الروسية، ولم يوثق أي شيء مشبوه في تقاريرهم.

وثمة عنصر هام في وضع خطة عالمية موحدة هو تعزيز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها صيغة الحوار والتعاون فيما يتعلق بالتهديدات والتحديات عبر الوطنية. ونؤيد الجهود التي تبذلها الرئاسة الألمانية في ذلك الصدد. ومن المستصوب إجراء تقييم مشترك للتهديدات التي يتعرض لها الأمن المشترك. ونأمل أن تقدم الوثائق التي سبق أن اعتمدتها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات المزيد من النتائج. وننوه بإسهام برلين في الاتفاق الأولي في ١٢ شباط/فبراير في فيينا للقائمة الإضافية

لتدابير بناء الثقة في استخدام المعلومات والتكنولوجيات الحاسوبية. ونعتقد أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يمكن أن تسهم في الاستجابة لأزمة الهجرة، التي تتطلب مناقشة متعمقة.

على الجبهة السياسية والعسكرية، تقوم الحاجة إلى فهم مشترك للأهداف المشتركة في تحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة. ولكن هناك حاجة للتغلب على منطق الاحتواء وطريقة التفكير الجديدة السائدة فيما بين واضعي استراتيجيات منظمة حلف شمال الأطلسي.

ونقر بأهمية إدراج بند بشأن التواصل المستدام على جدول أعمال المجموعات الاقتصادية والبيئية. إن مواءمة ومعايرة عمليات التكامل في أوروبا ومنطقة أوراسيا مصممة للحد من احتمالات نشوب النزاعات في القارة. ونعتقد أن مؤتمر التجارة المقبل في برلين بشأن وسائل الموصولية الاقتصادية في ١٨ و ١٩ أيار/مايو سيتيح التقدم المحرز على هذا الدرب.

والبعد الإنساني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ينبغي أن يكون مجردا من الطابع السياسي وازدواجية المعايير. والأولويات الروسية في ذلك الصدد معروفة للغاية – وهي حماية القيم التقليدية العالمية؛ ومكافحة القومية العدوانية والتطرف ومكافحة النازية الجديدة؛ ومنع محاولات تزييف تاريخ الحرب العالمية الثانية؛ ومكافحة التعصب العرقي والديني، بما في ذلك ضد المسيحيين؛ وحماية الصحفيين العاملين في مناطق النزاع. وكفالة حقوق الأطفال والمعوقين، وعدم التدخل في الحياة الخاصة والاتفاق على قواعد مشتركة لرصد الانتخابات من بين المواضيع الأخرى التي لا بد لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تولي لها المزيد من الاهتمام. وتتطلب المجموعة الكاملة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نفس القدر من الاهتمام.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أرحب بعقد هذه الجلسة لمجلس الأمن المكرسة للإحاطة الإعلامية التي يقدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي جاءت نتاجا لرؤية والتزام ٥٧ بلدا من أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا من أجل إحلال السلام من خلال التعاون. وفي هذه المناسبة الهامة، يرحب وفد بلدي أيضا بحضور السيد فرانك – فالتر شتاينماير، وزير الخارجية في ألمانيا بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأشكره على إحاطته الإعلامية.

وفي إطار متابعة المناقشة المفتوحة (انظر S/PV.7621) بشأن احترام مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه بوصفها عنصرا أساسيا في الحفاظ على السلام، نجتمع صباح اليوم لمناقشة منظمة استلهمت رؤيتها وإجراءاتها تلك المبادئ. لقد وضعت أوروبا، بوصفها شاهدة على حربين عالميتين في غضون جيل، أداة للتعاون الإقليمي في مجالات الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات وإعادة التعمير بعد انتهاء النزاع. وتشهد الإيجابيات والسلبيات التي ميزت وجود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ التوقيع على وثيقة هلسنكي الختامية ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على الطابع الملح لبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بنطاق التحديات التي لا زال يتعين الاستجابة لها. ولهذا أود أن أرحب بالخيار الاستراتيجي لهيكلة عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية والبيئية، فضلا عن الأبعاد البشرية والأمنية.

تأتي الرئاسة الألمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الوقت الذي تشهد فيه أوروبا أكثر الفترات اضطرابا منذ نهاية الحرب الباردة. من جورجيا إلى ناغورني كاراباخ إلى دونتسك في أوكرانيا، في جميع هذه المناطق تواجه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تحديات هائلة، بالإضافة إلى التهديدات العابرة للحدود الوطنية مثل الإرهاب وتحديد الأسلحة والجريمة وجرائم الفضاء الإلكتروني والهجرة والاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر.

لذلك، أرحب بالنهج الذي يعتزم السيد شتاينماير استخدامه في رئاسته – وهو نهج تجديد الحوار وإعادة بناء الثقة واستعادة الأمن. والسنغال من جانبها، بما أن لديها إيماناً راسخاً بالتسوية السلمية للتراعات في أفريقيا وبقية العالم، لا يسعها إلا أن ترحب باختيار ألمانيا الذي يتوافق تماماً مع مُثل الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على قرار المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأن أرحب به والقاضي بتمديد ولاية المقرر الخاص لبعثة الرصد في أوكرانيا حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، وولاية بعثة المراقبين المنتشرة في نقطتي التفتيش في غوكوفو ودونيتسك حتى ٣٠ نيسان/أبريل من هذا العام. وينبغي أن نتذكر أن هاتين البعثتين، بالإضافة إلى منسق مشاريع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفريق الاتصال الثلاثي في أوكرانيا، تشكلان الآليتين المؤسسيتين المنشأتين للتشجيع على إيجاد حل دبلوماسي للأزمة في أوكرانيا. وفي هذا الصدد، ينبغي أن ندعم الجهود التي بدأت بالفعل لتخفيف حدة التوترات وتعزيز السلام والاستقرار والأمن، وكذلك التيسير فيما بين السلطات والمجتمع المدني والمجموعات العرقية والدينية. لا بدّ للتمديد، المعزز بالقدرات التقنية والتنفيذية، من أن يساعد على تثبيت وقف إطلاق النار وسحب الأسلحة وبناء الحوار الوطني، وفقاً لترتيبات مينسك ومع احترام صيغة نورماندي.

وينبغي أيضاً أن يبقى نزاع ناغورني كاراباخ في صميم الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي ينبغي أن تواصل العمل من أجل عقد مؤتمر قادر على القيام بدور أساسي للتوصل إلى تسوية للأزمة عن طريق التفاوض، وفقاً لما يتصل بالموضوع من قرارات مجلس الأمن. وإذا كان هذا الأمر سيتحقق، فمن المهم تكثيف الجهود الرامية للتوصل إلى اتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية وإنشاء عملية سلام تحت رعاية مجموعة مينسك مع احترام السلامة الإقليمية للدول وسيادتها.

أود أيضاً أن أسلط الضوء على أهمية مواصلة الجهود لحل التراعات في ترانسنيستريا في إطار صيغة ٥+٢ للمفاوضات في جورجيا، من خلال المناقشات الدولية في جنيف. وفي حين أن من الواضح أن هذه المهام لا تزال معقدة وتشكل تحدياً كبيراً، فإذا أريد لها النجاح سيتوجّب على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تعمل على تعزيز تدابير بناء الثقة فيما بين مختلف الأطراف. ومن هنا تأتي أهمية الشراكة الفعالة مع الأمم المتحدة، التي سيظلّ تعاونها في هذا الصدد قيّماً. ولكن بوجه عام، نشعر بالاطمئنان إزاء التزام الرئيس الحالي بعملية هلسنكي +٤٠، وبمؤتمر الاستعراض بشأن معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا المقرر عقدها في خريف هذا العام، وفي مكافحة المخاطر المشتركة مثل الإرهاب.

وأود أن أختتم بإعادة التأكيد على دعم السنغال الكامل للمثل الأعلى الذي تأسست وثيقة هلسنكي الختامية على قاعدته، وهو يبني على أساس المبادئ والأهداف المشتركة مجتمعاً أوروبياً – أطلسياً وأوروبياً – آسيوياً من فانكوفر إلى فلاديفوستوك يكون حراً وديمقراطياً وموحداً وغير قابل للتجزئة.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب ترحيباً حاراً بالسيد شتاينماير ونود أن نشكره على جهوده التي لا تكل بشأن أوكرانيا، التي أثبتت مرة أخرى في الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى مجلس الأمن اليوم. وأود أن أعرب عن دعم أوكرانيا لأولويات رئاسة ألمانيا الحالية لعام ٢٠١٦ لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونشيد بشكل خاص بتصميم ألمانيا على أن تركز جهودها في استجابات عملية للتهديدات الخطيرة للأمن في منطقة عمليات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولا يزال العدوان الروسي ضد أوكرانيا في شبه جزيرة القرم ومنطقة دونباس على رأس تلك القائمة. ونظراً للضرورة أكثر منه لأي خيار في يدنا، ستظلّ مسألة العدوان في مركز اهتمام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وسوف تكون مشاركة ألمانيا في المفاوضات بصيغة نورماندي مفيدة جداً لجهود منظمة الأمن والتعاون في هذا الصدد.

وتؤيد أوكرانيا شعار الرئاسة الألمانية وتشاطره – ”تجديد الحوار، إعادة بناء الثقة، استعادة الأمن“. وهو وصف دقيق للتدابير الواجب اتخاذها من أجل الوضع ليس فقط داخل نطاق اختصاص منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بل في جميع أنحاء العالم. وبدلاً من الحوار، نشهد في كثير من الأحيان تبادلاً لاذعاً للاتهامات. وفي هذه الأيام، بدلاً من وجود مناخ من الثقة، يحدد إحساس طاغ بالشكوك المتبادلة الاتجاه الذي تنحوه السياسات الدولية. فبدلاً من أن يكون هناك شعور بالأمان والثقة، يزداد شعور الدول بالتهديد في البيئة الحالية من الانتهاكات المنهجية للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، والافتقار إلى الصكوك الدولية الملائمة لمحاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات. وفي ظل ظروف هذه الأوقات العصيبة، فإن التزام ألمانيا بقيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا جدير بالثناء إلى حد كبير. وقد حددت رئاسة ألمانيا لنفسها مهمة طموحة ونبيلة. إنه معيار مرتفع، وأود أن أؤكد للسيد شتاينماير دعمنا الكامل لجهوده.

إن مجلس الأمن يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، لا يمكننا تجنب ملاحظة أن الاتجاه السائد يأخذ منحى أسوأ. إن تزايد احتمال نشوب النزاعات في جميع أنحاء العالم يشكل واقعنا الأمني الجديد، وقد لجأ أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن مراراً وتكراراً على مدى العقد الماضي إلى أكثر المجالات إشكالية في هذا الواقع – العدوان المسلح ضد الدول المجاورة في أوروبا والذي أسفر عن الاحتلال، وما يثير الجزع أكثر هو محاولة ضم جزء من إقليم بلد آخر، وهي أول محاولة من هذا القبيل منذ الحرب العالمية الثانية.

وما فتئنا نتعامل مع الحرب الروسية المختلطة ضد أوكرانيا، التي تتميز باختراع أسباب مصطنعة للغزو، ونشر القوات النظامية دون أن تحمل شارات تميزها، واستخدام الدعاية الخبيثة واسعة الانتشار. وقد أدى ذلك إلى الاحتلال غير القانوني لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول وإغراق منطقة دونباس في صراع دموي. وأوكرانيا، شأنها في ذلك شأن الدول الأوروبية الأخرى، مضطرة أيضاً إلى مواجهة المحاولات الرامية إلى زعزعة استقرار حالتها الداخلية. ويمكن تمييز الأسلوب العام لهذه الأنشطة التخريبية من خلال استخدامها لأدوات مماثلة مثل القوات القومية الثانوية العاملة تحت شعارات وطنية زائفة، بما في ذلك من يعربون عن المشاعر المعادية للمهاجرين في بلدان الاتحاد الأوروبي.

ولا بدّ لي من الإعراب عن قلقنا العميق إزاء حقيقة أن الحالة في دونباس لا تزال هشة وعرضة للتصعيد، على الرغم من الجهود الهامة لأوكرانيا والمجتمع الدولي، بما في ذلك المساهمة الشخصية للسيد شتاينماير كعضو في إطار نورماندي الوزاري. لم تقابَل الجهود المبذولة من جانب أوكرانيا لتنفيذ ترتيبات مينسك بجهود مماثلة من روسيا. ولا تزال موسكو تعتمد على الجمهوريات الزائفة التي اصطنعتها كأداة يمكن لها تفعيلها في أي وقت يعتبره الكرملين مناسباً، بما في ذلك التسبب في مراحل جديدة من النزاع.

وبالنسبة لأوكرانيا، لا تزال ترتيبات مينسك هي الأساس المتفق عليه للتوصل إلى تسوية سلمية للحالة في دونباس. ومنذ التوقيع على الوثائق الأولية، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، شرعنا في اتخاذ خطوات منتظمة رامية إلى إسكات الأسلحة هناك. ومن المؤسف بشدة، وبعد مرور سنة على الاتفاق على مجموعة تدابير مينسك، أن أحكامها الأمنية الأولية لم تنفذ حتى الآن من جانب الاتحاد الروسي ووكلائه. ونحن على استعداد للتنفيذ الكامل للاتفاقات والمضي قدماً بجميع الجوانب، بما في ذلك إجراء انتخابات محلية في مناطق مختلفة من دونباس، الأمر الذي يجب أن يتم وفقاً للقوانين الأوكرانية ومعايير

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل وضع ممثلين إقليميين شرعيين. إن الإصلاح الدستوري واللامركزية سوف يشملان الممثلين المنتخبين ويوفران لهم السلطات والمسؤولية والمساءلة. وما نحتاج إليه من أجل المضي قدماً هو أساس أمني صلب، ولا سيما وقف شامل ومستدام لإطلاق النار، والتحقق من سحب الأسلحة الثقيلة والرصد دون عوائق من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جميع أنحاء منطقة النزاع، بما في ذلك على الحدود مع روسيا.

وبما أن التقدم على المسار الأمني قد طال انتظاره، نحتاج إلى اتخاذ خطوات حاسمة لتحديد الظروف الأمنية اللازمة للتوصل إلى تسوية سلمية في دونباس. والمطلوب هو خط فض اشتباك حقيقي بدلاً من خط التماس، وسحب الأسلحة على نحو فعال وجعل الاستفزازات المسلحة على يد المسلّحين مستحيلة وتعزيز الوجود الدولي القادر على كفالة الأمن في الميدان، بالإضافة إلى مهام الرصد والتحقق التي تؤدّيها حالياً بعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ونرحب بتمديد ولاية بعثة الرصد الخاصة في أوكرنيا، بناء على طلب أوكرانيا. وفي حين أن دعوتنا إلى نشر عملية حفظ سلام دولية للأمم المتحدة لا تزال على الطاولة، يمكن أن يصبح تعزيز قدرات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الميدان وتعزيزها ببعثة شرطية خاصة تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أداة فعالة في تحقيق السلام في دونباس.

ومن الواضح أن الجزء غير الخاضع للمراقبة من الحدود الأوكرانية الروسية يحد كثيرا من أثر جميع الجهود الدولية بشأن التخفيف، فيما يستمر إمداد الجماعات المسلحة غير القانونية بالأسلحة والقوة العاملة من روسيا. وكخطوة أولية متفق عليها حتى يستأنف حرس الحدود الأوكراني سيطرته على الحدود، ينبغي ضمان رصد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتحققها الدائمين على طول جميع قطاعات الحدود المعنية في جانبي الحدود كليهما، على النحو المنصوص عليه في بروتوكول مينسك المؤرخ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الذي وقعت عليه روسيا كذلك.

وسيكون إطلاق سراح جميع الرهائن والأشخاص المحتجزين بصورة غير قانونية، بمن في ذلك السجناء السياسيون في روسيا، معلما بالغ الأهمية في إعادة تقييم استعداد روسيا للشروع في السير على طريق التخفيف. وهذا أحد أحكام اتفاق مينسك القليلة التي تحتوي على إطار زمني محدد، لأسباب إنسانية واضحة، أي، في غضون خمسة أيام من سحب الأسلحة الثقيلة من خط التماس.

وقبل حوالي عامين، شنت روسيا عدوانها ضد أوكرانيا في شبه جزيرة القرم، دائسة على قواعد ومبادئ دولية أساسية، بما في ذلك القواعد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية. وقد صدر الرد الدولي المتحد على أعمال روسيا غير القانونية هنا في نيويورك في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤، عندما اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٦٢/٦٨، المعنون ”السلامة الإقليمية لأوكرانيا“.

وتثبت الإدانة الدولية القوية، التي رددتها المنظمات والدول الأخرى عبر العالم، أن قضية شبه الجزيرة المحتلة بصورة غير مشروعة، ماثلة بقوة على جدول الأعمال، أيا كانت ادعاءات روسيا. وأنا مقتنع تماما أن إطارا دوليا لمعالجة مسألة شبه جزيرة القرم سيتم عاجلا أو آجلا، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لضمان جدوى القانون الدولي الكاملة. إن إعادة الاحترام لقواعد ومبادئ التعايش السلمي والتعاون الأساسية والسعي إلى تنفيذها على النحو الواجب، تصب في مصلحة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على حد سواء.

وأخيرا، أودأن أعرب عن تقديرنا العميق لجميع الزملاء حول هذه الطاولة الذين تكلموا بحزم اليوم تأييدا لسيادة بلدي

وسلامته الإقليمية. فقد كانت تلك رسالة قوية للغاية للذين يقاتلون من أجل ذلك في الوطن.

السيد غاسو ماتوسيس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يعرب وفد بلدي عن تقديره لحضور الوزير شتاينماير بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ليقدم لنا أولويات ألمانيا خلال فترة رئاستها. ونحن نثق في القيادة الألمانية، نظراً لوزن البلد السياسي ومعرفته بالمنظمة والتزامه بالبحث عن حلول للتراعات. وتعرب إسبانيا عن تعاونها الكامل ودعمها للرئاسة الألمانية.

إن تجديد الحوار وإعادة بناء الثقة واستعادة الأمن ليست مجرد شعارات للرئاسة الألمانية، بل هي أيضا هدف نتشاطره وندعمه. لقد قمنا بتحليل أولويات الرئاسة الألمانية، ونشير بارتياح إلى أنها تتوافق إلى حد كبير مع أولويات إسبانيا داخل المنظمة.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي المنظمة الإقليمية الوحيدة التي تضم ٥٧ بلدا، من الإقليم الأوروبي – الأطلسي والأوروبي – الآسيوي والأوروبي – المتوسطي في منتدى واحد، وبنفس المبادئ والالتزامات، بما في ذلك احترام سلامة الدول الإقليمية وسيادتها واستقلالها، كما تم التأكيد عليه هنا اليوم. إن تركيز منظمة الأمن والتعاون المتعدد الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية والبيئية ومن مناظير إنسانية، فضلا عن مفهومها للأمن التعاوني، الوارد في إعلان أستانا التذكاري الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، من بين أمور أخرى، يجعلها منتدى أساسيا لتعزيز أمن جميع الدول الأعضاء ودول المنطقة. ولا يمكن معالجة أي من التحديات التي نواجهها اليوم، التي تتراوح بين الإرهاب وانتشار الأسلحة والجرائم الحاسوبية وتغير المناخ، بأدوات أو مناظير ذات طابع عسكري أو أمني حصري.

وأود أن أشير إلى أحد تحديات الأمن والتعاون في أوروبا الرئيسية، التي ذكرت مرارا في هذه القاعة اليوم. وأنا أشير إلى الأزمة في أوكرانيا وما حولها.

فقبل عام تقريبا، اعتمد مجلس الأمن، في قراره ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك. وللأسف، بعد سنة من ذلك ما زلنا ندعو إلى تنفيذ تلك الاتفاقات. وإذ ننوه بالجهود التي بذلتها حكومة أوكرانيا، فإننا ندعو جميع أطراف التراع وجميع الدول التي لديها القدرة على المساعدة إلى تحقيق تقدم ملموس في تنفيذ اتفاقات مينسك. وعلى وجه الخصوص، من الضروري وضع حد لانتهاكات وقف إطلاق النار. وكذلك من الضروري اعتماد التدابير الرامية إلى التخفيف من الأثر الإنساني للتراع. وتقر إسبانيا بدور منظمة الأمن والتعاون في فريق الاتصال الثلاثي المعني بأوكرانيا ومن خلال بعثة الرصد الخاصة بأوكرانيا وتؤيده تأييدا تاما. ونحن ندرك القيود المفروضة على البعثة والتحديات التي تواجهها. غير أنها أفضل ضمان لوجود دولي في شرق أوكرانيا، وبهذه الطريقة للمساعدة في وضع حد للتراع. ومن الضروري أن تساعد جميع الأطراف المعنية البعثة في تنفيذ ولايتها في جميع مناطق عملياتها، وأن تكفل وتحترم حرية تنقلها. كما نشيد بالعمل القيم لصيغة نورماندي وألمانيا في الجهود الرامية إلى تسوية هذه الأزمة. ونحن على ثقة من أن الاجتماع التالي للصيغة، المقرر عقده يوم الخميس، ٣ آذار/مارس، سيجعل من الممكن الاستمرار في إحراز التقدم في مختلف اتفاقات مينسك.

وأود أن انتقل إلى إقليم آخر يرتبط استقراره ارتباطا وثيقا بمستقبل وحاضر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأشير هنا إلى إقليم البحر المتوسط. فقد اضطلعت ألمانيا بدور رئيسي في العام الماضي لتعزيز التعاون في جنوب أوروبا والمناطق الساحلية ولتنشيط فريق الاتصال المتوسطي الذي تترأسه. ونقدر تقديرا صادقا مشاركة الوزير شتاينماير شخصيا في هذا العمل ومشاركته القوية في مؤتمر البحر المتوسط لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الأردن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وتؤمن إسبانيا بضرورة تنشيط وتدعيم التعاون مع شركاء التعاون في

منطقة البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك المغرب والجزائر وتونس ومصر والأردن وإسرائيل، وبتعزيز الفريق. ونواصل، في هذا الصدد، العمل مع الرئاسة النمساوية الحالية للفريق التي نعكف معها على تنظيم حدث في مدريد سيعقد في أيار/مايو.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا – بنظرتها الشاملة إلى الأمن – ولارتباطها الوثيق بهذه المنطقة، الأمر الذي أشار إليه الوزير، هي الإطار المناسب لمعالجة ظاهرة الهجرة وأزمة اللاجئين المعقدة، ويمكن أن تقدم قيمة مضافة مهمة. ونؤيد الجهود المتواصلة، التي بدأت العام الماضي في بلغراد تمهيدا لاجتماع المجلس الوزاري المقبل الذي سيعقد في هامبورغ. ونأمل أيضا في أن يوفر له الاجتماع القادم بشأن الأمن، الذي سيعقد في روما في ٤ آذار/مارس، زخما كبيرا. ونحن نضع تجربة إسبانيا في الإدارة الشاملة لظاهرة الهجرة تحت تصرف من يتولى الرئاسة.

وكما أشار الوزير شتاينماير، سيعاد هذا العام إصدار وثيقة فيينا لعام ٢٠١١ بشأن تدابير بناء الثقة والأمن. ولا شك في أنها فرصة ممتازة للقيام بذلك، وأن تتم مواءمتها على أساس الحالة الأمنية المتطورة على الدوام. ونشيد بالعمل الذي تقوم به ألمانيا في هذا الصدد. وفي هذا العام، سيقوم المجلس أيضا بإجراء استعراض شامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٦)، الذي تترأس لجنته إسبانيا. وربما تكون منظمة الأمن والتعاون هي المنظمة الإقليمية الأكثر خبرة في تنفيذ القرار. ولذلك، يحدونا الأمل في أن نتمكن من الإسهام مساهمة جوهرية في الاستعراض الشامل. ولتحقيق هذه الغاية، فإننا نضع أنفسنا تحت تصرف الرئاسة. وسيقوم رئيس اللجنة بزيارة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في نيسان/أبريل المقبل.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أحد الأبعاد الجوهرية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهو البعد الإنساني، إذ أننا مقتنعون بأنه لا يمكن تحقيق الأمن ما لم تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية بالقانون. ونؤيد رئاسة ألمانيا في جهودها الرامية إلى مواصلة تعزيز هذا البعد الثالث لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونتفق على الدور المركزي لتنفيذ الالتزامات والتعهدات المتصلة بالحريات الأساسية.

ونود على وجه الخصوص، أن نشيد ونرحب بإشارات وزير الخارجية اليوم إلى قضية المرأة والسلام والأمن، وأهمية مشاركة المرأة. وسنواصل، تبعا لذلك، العمل في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من أجل تنفيذ أحكام القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بشكل فعال.

وتبين جلسة اليوم أن تعزيز التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة أمر ممكن. وستسهم إسبانيا في تحقيق هذا الهدف من خلال عضويتها في كلا الكيانين. ونحن لا نعتبر ذلك مجرد مسألة إجرائية، بل ضرورية في إطار الجهود الرامية إلى إيجاد أوجه تآزر وممارسات عمل، تؤدي إلى خلق قيمة مضافة حقيقية.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وزير الخارجية شتاينماير، على إحاطته الإعلامية وعلى حضوره هنا معنا اليوم. ونحن نعلم أن الشراكة بين المنظمة والأمم المتحدة لا تزال قوية، ونرحب بهذه الفرصة لسماع أولويات ألمانيا في عام ٢٠١٦ لتعزيز جهود المنظمة في مجال دعم السلام والأمن.

قبل أكثر من خمس سنوات خلال مؤتمر قمة أستانا، التزم جميع أعضاء المنظمة البالغ عددهم ٥٧ عضوا مجددا بالمبادئ والقيم المنصوص عليها في الوثائق المشتركة للمنظمة، بما في ذلك انطباق جميع قواعد ومبادئ والتزامات منظمة الأمن والتعاون على قدم المساواة ودون استثناء على كل دولة من الدول المشاركة، وأننا قابلون للمساءلة أمام مواطنينا وأمام بعضنا بعضا عن تنفيذها بالكامل. وتواجه المبادئ والالتزامات التي تجسدها المنظمة اليوم بعض التحديات الخطيرة، سواء من داخل المنظمة أو خارجها. فمن الداخل، هناك تطبيق

متفاوت لقواعد هلسنكي ومبادئها والتزاماتها، حيث تمارس بعض الدول من جديد سياسة مناطق النفوذ على حساب دول أخرى، ومن الخارج، تنتشر الأزمات الإقليمية والتهديدات العابرة للحدود.

ولا تزال الجهود الرامية إلى حل الصراع في أوكرانيا والتراعات التي طال أمدها في مولدوفا وجورجيا وناغورنو - كاراباخ تواجه عقبات محبطة للغاية. ونحن نثني على الجهود التي يبذلها الرئيس الحالي لدعم حل الأزمة في أوكرانيا، بما في ذلك قيادته في تأمين تمديد ولاية بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى غاية ٣١ آذار /مارس ٢٠١٧. فدور كل من البعثة وفريق الاتصال الثلاثي ضروري لاستعادة السلام في أوكرانيا، ومن المهم للغاية التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك، بما في ذلك وقف إطلاق النار وسحب الأسلحة. وتقوم البعثة أيضا بدور حاسم في تقييم الوضع الإنساني على أرض الواقع وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها.

والزيادة في أعمال العنف على طول خط التماس في شرق أوكرانيا تثير بالغ القلق، حيث أنها الأسوأ منذ إعلان وقف إطلاق النار في ١ أيلول /سبتمبر ٢٠١٥. وتشير تقارير الرصد التي أعدتها المنظمة إلى أن عدد انتهاكات وقف إطلاق النار مستمر في الزيادة، وقد سجل المراقبون في يوم واحد فقط، هو ٢٤ شباط/فبراير، قرابة ٨٥٠ انفجارا وإطلاق نار من أسلحة صغيرة وثقيلة. وقد وثقت المنظمة أيضا تحريك أسلحة ثقيلة خارج مواقع التخزين المحددة ووضعها في مناطق لا يُسمح فيها بوجود أسلحة بموجب اتفاقات مينسك.

عندما أنشئت بعثة الرصد في آذار/مارس ٢٠١٤، وافقت جميع الدول المشاركة في المنظمة وعددها ٥٧ دولة على أن ”أعضاء البعثة سيتمتعون بالوصول الآمن والمأمون في جميع أنحاء أوكرانيا“. لكن وبعد مرور أكثر من عام على توقيع مذكرة وبروتوكول مينسك وحزمة تنفيذ مينسك، لا يسمح الانفصاليون الذين تدعمهم روسيا لمراقبي المنظمة بالوصول الكامل إلى جميع المناطق للرصد والتحقق من استمرار وقف إطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة ووجود مقاتلين أجانب. ومنعت القوات الانفصالية المدعومة من روسيا مرارا بعثة الرصد من تفتيش مواقع تخزين الأسلحة الثقيلة. وعلاوة على ذلك، يمنع الانفصاليون بشكل روتيني وصول البعثة إلى الحدود الأوكرانية الروسية، بينما تمنع روسيا من جانب واحد توسيع نطاق عمل البعثة التابعة للمنظمة المتعلق برصد الحدود بما يتجاوز نقطتي التفتيش الصغيرتين الحاليتين.

ووفقا لتقارير المنظمة، فإن القيود المفروضة على تنقل عناصر بعثة الرصد الخاصة، غالبا ما تواكبها انتهاكات فيما يخص الأسلحة، وهي تجري في الأعم الأغلب على الجانب الذي يوجد فيه الانفصاليون من خط التماس. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل الانفصاليون تهديداتهم المباشرة للبعثة نفسها. ففي ١٥ شباط/فبراير، بالقرب من كومنترنوفي، هددوا مرة أخرى بإطلاق النار على أعضاء البعثة، وهو الحادث الثالث من نوعه منذ شهر كانون الثاني/يناير. وتجدد الولايات المتحدة دعوتها روسيا إلى إصدار توجيهات للانفصاليين الذين تدعمهم وتمدهم بالعتاد بالالتزام فورا بوقف إطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة بشكل واضح ويمكن التحقق منه وإعادة تلك الأسلحة إلى مواقع التخزين المخصصة لها وإنهاء القيود المفروضة على تنقلات بعثة الرصد وأنشطتها.

إن الولايات المتحدة تدعم بقوة جهود المنظمة في مجال دعم التوصل إلى حل سلمي للتراعات الطويلة الأمد، مثل بعثتها المعنية بالتوسط في إيجاد تسوية شاملة لتراع ترانسدنيستريا، عن طريق تسهيل الحوار المباشر بين الجانبين، ومن خلال دعم تدابير بناء الثقة. ولكن في ترانسدنيستريا، كما هو الحال في دونباس، ترفض ما تسمى السلطات المحلية منح مراقبي المنظمة إمكانية الوصول غير المقيد للقيام بعملهم الهام. وتدعو

الولايات المتحدة إلى إتاحة الوصول غير المقيد لبعثة المنظمة في مولدوفا في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك منطقة ترانسدنيستريا، بحيث يمكنها القيام بأنشطتها والوفاء بولايتها.

وتواصل المنظمة تقديم دعمها بتفان للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض لنزاع ناغورنو – كاراباخ. وللأسف، تصاعد العنف على طول خط التماس وعلى الحدود الدولية بين أرمينيا وأذربيجان على مدى الأشهر القليلة الماضية. والولايات المتحدة تدين استخدام قذائف الهاون والأسلحة الثقيلة الأخرى، مما تسبب في سقوط ضحايا من المدنيين وتناشد الطرفين اتخاذ خطوات فورية لتخفيف حدة التوتر وحماية الأرواح. فالوضع الراهن ليس لا مقبولا ولا مستداما. ونذكر الطرفين بأنه ليس ثمة حل عسكري لهذا الصراع. وبوصف الولايات المتحدة رئيسة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإنها ستواصل العمل عن كثب مع الطرفين من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية دائمة لنزاع ناغورنو – كاراباخ، على أساس مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية.

إن الولايات المتحدة تدعم بشكل كامل استقلال جورجيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ونحث الحكومة الروسية على سحب قواتها إلى مواقع ما قبل الحرب والسماح للوكالات الإنسانية وبعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي بالوصول غير المقيد في الأراضي المحتلة هناك. والولايات المتحدة، بوصفها أحد المشاركين في مناقشات جنيف الدولية جنبا إلى جنب مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة، لا تزال ملتزمة بالعمل مع الأطراف والرؤساء الآخرين لتحسين الوضع الأمني والإنساني لجميع سكان جورجيا المتضررين من النزاع.

هناك حاجة ملحة لاستجابة منسقة لأزمة الهجرة واللاجئين في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وخارجها. وتتطلب معالجة الآثار المترتبة عن الأعداد الكبيرة من المهاجرين الذين يصلون إلى أوروبا استجابات قائمة على الحقوق لتحديات الهجرة، بما في ذلك عن طريق إعطاء الأولوية لاحترام حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، وعن طريق بناء قدرة الحكومات على إدماج الوافدين الجدد ومواجهة معاداة اللاجئين وكراهية الأجانب وجرائم الكراهية. وتواصل المنظمة الاضطلاع بدور حيوي في هذا الصدد، ودور المنظمة في مجال دعم الجهود العالمية لمواجهة انتشار الأسلحة، بما في ذلك من خلال تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بالغ الأهمية. ونؤيد بقوة تقيد المنظمة بتعزيز التزامات الدول الأعضاء بتنفيذ أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من أجل زيادة دور المرأة في مجال صنع السلام وبناء السلام ولإنهاء أعمال العنف المرتكبة ضد المرأة في النزاعات.

وتوفر الالتزامات الأساسية للمنظمة الوضوح والاستقرار والاستمرارية للدول المشاركة على مدار أكثر من ٣٥ عاما في إطار جهدنا المشترك الهادف لتعزيز الأمن الشامل في جميع أنحاء منطقة أوروبا والمحيط الأطلسي والمنطقة الأوروبية الآسيوية. ويجب علينا جميعا أن نستمر في تنفيذ الالتزامات المتبادلة. ونحن نقدر تعميق التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمة لتحقيق هذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

يقدر وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية الإحاطة الإعلامية التي قدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد فرانك – فالتر شتاينماير، وزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية، وحضوره هنا. كما نود أن نعرب عن خالص تهانينا لألمانيا على توليها رئاسة المنظمة.

إن فنزويلا تدعم عمل المنظمات الإقليمية في تعزيز حل النزاعات عن طريق التفاوض بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بوصفه عنصرا من عناصر الدعم لمبدأ

التسوية السلمية للمنازعات، وحيث يشكل الحوار المباشر بين الأطراف عنصرا رئيسيا.

في هذا السياق، فإن بلدنا يؤيد العمل الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تماشيا مع اتفاقات هلسنكي، التي توفر له الأدوات هامة من أجل التصدي للتحديات الدولية وتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

وقد اضطلعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور هام في تعزيز العلاقات فيما بين البلدان الأعضاء فيها من خلال الحوار، ورغم ما بينها من خلافات فقد تم التوصل إلى توافقات هامة بين الآراء في مختلف الحالات التي تتطلب ذلك. وقد أصبح دور رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ذا أهمية متزايدة لتشجيع الحوار والوئام بين أعضائها.

وفي سياق بعض المسائل المحددة ذات الصلة بأوكرانيا، نود أن نشدد على الحاجة إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، دعما للقرار الذي توصل إليه رؤساء أوكرانيا وروسيا وألمانيا وفرنسا في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ في مينسك. ويتعين علينا مواصلة الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي ودبلوماسي للأزمة الإنسانية، تلتزم في إطاره الأطراف بالعمل على تحقيق السلام الراسخ والدائم. ولهذا السبب يتعين عدم إرجاء الوقف النهائي للأعمال العدائية، ونأمل أن يتحقق هذا الأمر.

وكما سبق أن أشارت الرئاسة، فإن الحالة المعقدة في الشرق الأوسط تؤثر على الأمن والاستقرار في المنطقة الأوروبية. ومن ثم فإن زعزعة استقرار العراق وليبيا وسوريا، وظاهرة الإرهاب التي تشهد توسعا سريعا، هو عنصر، إلى جانب المسائل العالقة الأخرى مثل تسوية القضية الفلسطينية، يحتم مناشدة الجماعة الأوروبية بأن تتخذ الإجراءات من أجل منع نشوب هذه النزاعات والتصدي لظهور هذه الظواهر. وقد أدى عدم الاستقرار في الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط إلى حالة إنسانية صعبة وتدفق اللاجئين اليائس تجاه المنطقة الأوروبية. وفي هذا الصدد، تضطلع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور رئيسي في دعم البلدان الأكثر تضررا، استنادا إلى الرؤية المتمثلة في تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات التي تؤدي إلى تشريد الشعوب.

ويمثل تعزيز الأمن والاستقرار، واحترام حقوق الإنسان من خلال التنفيذ الكامل للمعايير الدولية في هذا المجال، أمرا حيويا في مكافحة التمييز والعنصرية والتعصب وكراهية الأجانب، التي تجسدت على شكل اعتداءات ضد المساعدات الإنسانية اللازمة للاجئين الذين يأتون من الشرق الأوسط ومن شمال أفريقيا.

يجب أن نواصل العمل من أجل منع نشوب الصراعات لاستكمال عمل المنظمة من خلال نهج متعدد الأبعاد يهدف إلى معالجة التحديات الراهنة في هذه الحالة المعقدة ومتعددة الأوجه.

وأخيرا، يجب تعزيز وتكثيف الاتصال والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمة من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين.

ونتمنى كل النجاح للوزير شتاينماير في رئاسته لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا حتى يتمكن من القيام بعمل متوازن وشامل، مع مراعاة آراء جميع الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك من أجل تحقيق الأهداف المحددة ضمن إطار أولويات هذه المنظمة الإقليمية، وبالتالي تعزيز السلام والأمن الدوليين.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أبدي بعض الملاحظات الموجزة.

في البداية، دهشت عندما لاحظت، في سياق المسائل الرئيسية، أنني اتفق مع البيان الذي أدلى به ممثل الولايات

المتحدة. أولا، لقد أشار عن حق إلى أن أحد أهم مبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هو المساواة بين جميع الأعضاء أمام القانون الدولي. ونحن نتفق مع ذلك تماما، ونرى أنه من غير المقبول أن يتم الإدلاء ببيانات بشأن حق بعض الدول في تحديد مصير بقية العالم.

المسألة الأخرى التي أشار إليها ممثل الولايات المتحدة عن وجه حق، والتي نتفق معها، هي الخطر الذي تشكله العودة إلى مبدأ مناطق النفوذ. ونحن ننتقد توسيع منظمة حلف شمال الاطلسي إلى الشرق، وكيفية مواصلة الاتحاد الأوروبي صياغة سياسته للشراكة الشرقية. لقد أعطيت دول أوروبا الشرقية الخيار لتكون إما مع الغرب أو مع الشرق.

وكما يذكر المجلس، فإن الأزمة في أوكرانيا اندلعت نتجية حقيقة أن بروكسل بدأت تطالب بصورة قطعية أن يوقع الرئيس يانوكوفيتش فورا على اتفاق الارتباط مع الاتحاد الأوروبي. ولذلك فإن العودة إلى سياسة مناطق النفوذ هو أمر مقوض للغاية من حيث العواقب على الأمن الأوروبي.

ومع ذلك، اتفق مع ممثل الولايات المتحدة على عنصر آخر وهو استمرار الحالة الخطيرة من حيث الأمن بين قوات كييف وكتائب المتمردين التي ما زالت نشطة في شرق أوكرانيا ودونيتسك ولوغانسك. ما لم يقله ممثل الولايات المتحدة مع ذلك، والذي تقوم الحاجة إلى قوله هو أن هذا التفاقم يرجع إلى حد كبير إلى حقيقة أن القوات المسلحة الأوكرانية استولت على مساحة محايدة وبدأت الدفاع عن منطقة أمنية بالأسلحة الثقيلة. وهذا يتعارض مع المنطق تماما مع نص وروح اتفاقات مينسك، التي تنسى على ضرورة انسحاب القوات. وتقترب القوات الأوكرانية بصورة خطيرة من المجموعات المسلحة، الأمر الذي أدى إلى تبادل إطلاق النار والهجمات.

وفي هذا الصدد، لا يسعني إلا أن أعرب عن خيبة أملي إزاء البيان الذي أدلى به زميلي الأوكراني، إذ كرر عدة شعارات دعائية فيما يتعلق بالاتحاد الروسي. وأتساءل، متى ستنفذ كييف مجموعة الاتفاقات المحددة عناصرها بوضوح؟ لماذا لم يتم سن القانون في العام الماضي بشأن المركز الخاص لدونباس؟ متى سيتم اعتماده؟ متى سيعتمد قانون العفو؟ متى، عند نهاية المطاف، سيتم الاتفاق مع سلطات كييف وقيادة دونيتسك ولوغانسك؟

وبناء على طلب من كييف والقيادة الروسية في صيغة نورماندي، أقنعنا ممثلي دونيتسك ولوغانسك بتأجيل الانتخابات المحلية التي كان من المفروض أن تتم في نهاية العام الماضي، ولكن احتمالات الاتفاق بشأن كيفية إجراء الانتخابات كانت ضئيلة إلى حد ما. وفي الحقيقة، هناك صعوبات في إطار فريق الاتصال، ولذلك يبدو أن كييف في الواقع تطيل العملية مرة أخرى.

وفي هذا الصدد، أود مرة أخرى أن أكرر التأكيد على الطلب الذي استمع إليه زملاؤنا في صيغة نورماندي. وينبغي أن نكون مصرين وأن نتصرف من حيث المبدأ. وعندما يتم التوصل إلى الاتفاقات على مستوى رفيع، لا بد أن يُطلب من كييف تنفيذها. وأعتقد أنه عندما يحدث ذلك، سيتم إحراز تقدم بشأن المسائل الأخرى، كما سمعنا السيد شتاينماير يؤكد خلال اجتماعه مؤخرا مع الوزير كليمكن، مثل مكافحة الفساد والإصلاحات الاقتصادية لأنه في حالة الصراع ربما يكون من الإفراط في التفاؤل توقع إحراز قدر من التقدم على هذه الجبهات.

وهكذا ينبغي أن يكون لدى كييف أولا وقبل كل شيء، الرغبة في تنفيذ مجموعة التدابير، مثلما يرغب في ذلك الاتحاد الروسي. وآن الأوان لوضع حد للأزمة، التي ما كان لها أن تبدأ في المقام الأول ما لم يكن الأمر للسياسة المقوضة هذه المعروفة بمناطق النفوذ التي انتقدها الولايات المتحدة اليوم.

وأخيرا، وبكل صراحة لم أرغب في الخروج عن مسألة أوكرانيا، ولكن تكلم ممثل الولايات المتحدة بشأن جورجيا

وانتقد وروسيا والمطلوب منا. أود أن أذكر بأن التغيير السياسي الذي لا رجعة فيه، والذي وقع في القوقاز عام ٢٠٠٨ نجم عن العدوان الذي شنه السياسيون الجورجيون ضد أوسيتيا الجنوبية. والولايات المتحدة دعمتهم؛ حيث كان في ذلك الوقت أكثر من ١٠٠ مستشار عسكري من الولايات المتحدة في جورجيا، ولذلك سيكون من السذاجة الاعتقاد بأنهم غضُوا الطرف عنه أو أنهم لم يلحظوه. لذلك، فلنمسك عن الخوض في ألأعمال الدعائية، ولنركز على العمل الجاري في القوقاز وفي أوكرانيا، كي تعاد الأوضاع إلى حالتها الطبيعية بعد تلك الأزمات، التي تعزى إلى عوامل مختلفة أدت الولايات المتحدة دورا كبيرا في بعضها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل الولايات المتحدة الإدلاء ببيان آخر.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إنني مسرور بإمكانية اتفاق ممثل الاتحاد الروسي مع الكثير مماقلته. لكن عدم قدرتنا على الاتفاق بشأن بعض الحقائق الأساسية في هذه القاعة أمر سيئ للغاية. وتظل الحقائق تشير إلى دعم الاتحاد الروسي للانفصاليين، وتسليحه لهم، وقيادته حملة عسكرية أدت إلى الضم المقصود للقرم، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة. تلك هي الحقائق، وللأسف، لا تزال هذه الحقائق لم تتغير فيما يخص الشعب الذي وقع ضحية لهذه الأزمة وتلك الصراعات، بغض النظر عن التضليل الذي شهدناه اليوم في هذه القاعة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لقد طلب ممثل أوكرانيا الكلمة ليدلي ببيان آخر.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): لن أدلي ببيان طويل مرة أخرى، لأنني قلت ما كنت أريد قوله.

ربما من السهل للغاية على زميلي الروسي اختيار بضعة أجزاء من بياني والرد عليها. ونتيجة لذلك، فسؤالي هو: لماذا لم يرد على كل ما قلته؟ ولماذا لا يرد على الأرقام، ولدعوتي لإطلاق سراح السجناء السياسيين المحتجزين في الاتحاد الروسي؟ إنها حقيقة، أثبتتها العديد من الأطراف، بأن الاتحاد لم يف بأي التزام من التزاماته المترتبة عليه بموجب اتفاقات مينسك. دعونا نتحدث عن كل الأمور التي تنص عليها اتفاقات مينسك، ليس فقط بشأن التعديلات الدستورية والانتخابات. وهي على كل حال، ليست موضوع هذه الجلسة، ولذلك، فإنني لن أخوض في التفاصيل.

أخيرا، جرى خلال عامين من العدوان، بناء جيش قوي قوامه ٤٠ ٠٠٠ جندي في دونباس. ويمول الاتحاد الروسي هذا الجيش، ويجهزه ويضمن بقاءه، ويقوده ضباط روس. وقد تلقى إمدادات أسلحة روسية متطورة. ولدي قائمة طويلة للغاية من الأسلحة التي لم تنتج أبدا في أوكرانيا. وتلك الأسلحة لم تسقط من السماء. والقائمة تطول وتطول. لذلك، لنكن أكثر دقة عندما نرد على الحقائق أو الادعاءات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لقد طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أنا مستعد تماما للخوض في التفاصيل. ولا أعتقد أننا بحاجة إلى أخذ المزيد من وقت السيد شتاينماير، لأنه يدرك الوضع برمته بالفعل.

لقد قلنا منذ البداية، بأنه يتعين إيجاد حل سياسي للأزمة في أوكرانيا. وقد اتفقنا في محادثات جنيف التي عقدت في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤، بمشاركة وزير خارجية الولايات المتحدة، والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، ووزير خارجية أوكرانيا، ووزير خارجية الاتحاد الروسي، على إعلان أشرنا فيه إلى الحاجة لإجراء حوار سياسي شامل. وفي الواقع، تحدث الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضا، عن ذلك في خارطة

الطريق. وماذا كان رد أوكرانيا؟ طرح الرئيس بوروشينكو مبادرة سلام حددت أسبوعا لاستسلام مواطني دونباس. وكان ردنا الفوري بأنه لا مجال لحل عسكري. بل يجب أن يكون الحل سياسيا. ولم يرغب الأوكرانيون في التوصل إلى تسوية سياسية، بل أرادوا حلا عسكريا، وحصلوا على ما أرادوا.

الحياة حقيقية وهي كما هي. إن زميلي الأوكراني يفهم ذلك جيدا. وإذا كان يريد تناول المجموعة الكاملة للتدابير المتعلقة بتنفيذ اتفاقات مينسك، يمكننا أن نقوم بذلك، ولكن سبق وأن قلنا هذه الأشياء مرات عدة، وأصبح كل شيء كان من المفترض أن يحدث راسخا بوضوح. ومن المفترض أنه ستجري أخيرا مراقبة الحدود. وهذا أمر واضح للغاية في المجموعة. ويجب أن ينشأ وضع خاص، ويجب القيام بأمور أخرى، لا ترغب كييف ببساطة في القيام بها.

للأسف، لبعض الدول تأثير قوي على كييف، ليس بصيغة نورماندي، ولكن الوفود الجالسة حول هذه الطاولة اليوم، تقول ”ماذا تريدون؟ لا تستطيع أوكرانيا ببساطة القيام بذلك. إننا نعلم بأنه مكتوب في مجموعة الاتفاقات، ولكن أوكرانيا لا تستطيع أن تقوم بذلك“. لذلك، لايجوز لممثل أوكرانيا إثارة هذه المسألة. وإذا كان حقا يتحدث عن تسوية سياسية، هناك حاجة إلى المطالبة والتأكد من أن أوكرانيا قد اعتمدت القوانين التي كان من المفترض أن تعتمدها بموجب المجموعة الكاملة للتدابير المتعلقة بتنفيذ اتفاقات مينسك. ولا يستطيع الاتحاد الروسي، القيام بذلك بدلا من أوكرانيا.

من الناحية الخطابية، بوسع ممثل أوكرانيا أن يقول ما يشاء، ولكن للأسف، ستتدهور الحالة في أوكرانيا في هذا السياق، ولن يفوز أحد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة للسيد شتاينماير للرد على التعليقات المقدمة.

السيد شتاينماير (تكلم بالإنكليزية): لا أريد أن أكرر ما قلته وأكرر بياني من جديد. وسأتجنب الرد على تعليقات الممثلين. وأريد فقط أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم الكريمة والأعضاء على مجمل تعليقاتهم. ونحن ممتنون حقا لدعم الدول الأعضاء لأولوياتنا خلال رئاستنا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في عام ٢٠١٦ واستعدادها للتعاون، وهو ما عبرت عنه في هذه القاعة.

يجب على الأعضاء ضمان استمرار استخدامنا لأدوات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لتحسين الحالة الأمنية للقارة الأوروبية، خاصة ونحن نتقدم على طريق التنفيذ الكامل لاتفاقيات مينسك. وكما أعلن ذلك صديقنا سفير فرنسا، سوف نجتمع في باريس يوم الخميس. وآمل أن نحقق بعض التقدم، خصوصا فيما يتعلق بالحالة الأمنية، ومناقشتنا بشأن الانتخابات.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥ .